ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تقدير وتحليل مستويات تكامل الاسواق المالية

دراسة تطبيقية من سوق العراق للأوراق المالية والأسواق العالمية

م. نوار كنعان الدباغ
nawar@uomosul.edu.iq
الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

أ.د خليل محمد شهاب
khlil.aljbory@gmail.com
الادارة والاقتصاد/الجامعة العراقية

أ.د بشار احمد العراقي
bashar_a92@yahoo.com
الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث: 23 / 2 / 2026 تاريخ قبول البحث: 23 / 4 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

يهدف البحث الى اختبار مدى تكامل سوق العراق للأوراق المالية مع الأسواق المالية العالمية الأخرى، بما في ذلك الأسواق المتقدمة, كأسواق الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، واليابان، والاسواق الناشئة كأسواق الصين، والهند، وتركيا، والاسواق العربية كأسواق الكويت، والامارات العربية المتحدة، ومصر، ومن خلال اعتماد ما يعرف بمنهجية التكامل المشترك لـ(Johansen's (1991 and 1995 , وبالاستناد الى البيانات الشهرية للفترة من كانون الثاني 2020 ولغاية 2024/7/14، والتي اكدت نتائج تقديراته واختباراته غياب حالة التكامل بين سوق العراق للأوراق المالية والأسواق العالمية سواء المتقدمة منها او الناشئة او الإقليمية, وضعف استجابته واستقلاليته عن التقلبات قصيرة الأجل التي قد تتعرض لها تلك الأسواق, الامر الذي يدفع باتجاه تبني الرأي الداعم لسيطرة العوامل المحلية على أداء سوق العراق للأوراق المالية في المدى القصير. الا انه ومن جانب اخر, فان أداء ذلك السوق قد يخضع للعوامل والمتغيرات الخارجية في المدى الطويل, حيث أظهرت النتائج وجود علاقات تكاملية طويلة الأجل بين سوق العراق وبعض الأسواق الأخرى، خاصة العربية منها. وهو ما سمح للقول بضرورة دعم وتعزيز الاجراءات والسياسات السائرة باتجاه تكامل سوق العراق للأوراق المالية مع الأسواق المالية الأخرى وخاصة الإقليمية منها, وصولا الى حالة الاستقرار المرغوب للقطاع المالي العراقي واستمرارية تطوره.

الكلمات المفتاحية: سوق العراق للأوراق المالية, التكامل المشترك, القطاع المالي, الانفتاح المالي.

Abstract

This research aims to examine the extent of integration of the Iraqi Stock Exchange with other global financial markets, including developed markets such as the United States, the United Kingdom, and Japan, emerging markets such as China, India, and Turkey, and Arab markets such as Kuwait, the United Arab Emirates, and Egypt. This is achieved by adopting Johansen's (1991 and 1995) cointegration methodology and relying on monthly data covering the period from January 2020 to July 14, 2024. The results of its assessments and tests confirm the absence of integration between the Iraqi Stock Exchange and global markets, whether developed, emerging, or regional, and its weak responsiveness and independence from short-term fluctuations that these markets may experience. This leads to the view that local factors dominate the performance of the Iraqi Stock Exchange in the short term. However, on the other hand, the performance of this market may be subject to external factors and variables in the long term. Results have shown long-term complementary relationships between the Iraqi market and some other markets, particularly Arab ones. This underscores the need to support and strengthen measures and policies aimed at integrating the Iraqi stock market with other financial markets, especially regional ones, to achieve the desired stability and continued development of the Iraqi financial sector.

Keywords: Iraqi Stock Exchange, Interdependence, Financial Sector, Financial Openness

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما فرضه من تبني استراتيجيات وبرامج التحول الى اقتصاد السوق، وما تضمنه من تعزيز التعاون الدولي بين الاقتصاديات المختلفة, وتحرير نظمها المالية والاقتصادية، وضمان مستويات مقبولة من الشفافية, وتوفير المعلومات الكافية للمستثمرين, فضلاً عن تحسين ممارسات الحوكمة والإفصاح, وتقليل المخاطر على النحو الذي يسهم في زيادة جاذبية الأسواق المالية للمستثمرين المحليين والأجانب، فقد اولى العراق, وانطلاقا من عد النظام المالي محورا مهما واساسيا للتوجيه المباشر والكفوء للموارد المالية المدخرة نحو الفرص الاستثمارية الأكثر قدرة على التوفيق بين العوائد والمخاطر, اهتماما واسعا ومتزايدا بتطوير الجزء الأساس والمركزي من هذا النظام والمتمثل بسوقه المالي ومحاولة دعم اداءه ورفع مستويات مؤشراته, الامر الذي استدعى ضرورة السير باتجاه تشخيص وتحليل مستويات التكامل التي يمكن ان يمارسها هذا السوق مع الأسواق المالية العالمية الأخرى, سواء المتقدمة منها او الناشئة او الاقليمية، وصولا الى إمكانية الحكم على مدى قدرة هذه الأسواق في التأثير على سوق العراق للأوراق المالية ومدى تبعية تغيرات مؤشراته لتغيرات وتقلبات مؤشراتها, بهدف تعزيز ما كان منها داعما ومعالجة ما كان منها مثبطا لتنمية وتطور ذلك السوق, ومنح المستمرين من جانب اخر القدرة على اتخاذ الاستراتيجيات المعززة لرغباتهم باتجاه العوائد المرتفعة والمخاطر المتدنية.

- **اهمية البحث**

نظرا للأهمية التي يمكن ان يشكلها اختبار مدى تكامل اسواق الاوراق المالية المحلية مع مثيلاتها العربية والناشئة والعالمية، من منظور المستثمر الفرد (المحلي والاجنبي) ومن منظور الاقتصاد الكلي، واستنادا الى عد ذلك مؤشراً على جودة تنويع المحفظة، ومحدداً رئيساً لحجم تدفقات رأس المال المحتملة، وناقوساً محذراً بانتقال العدوى المحتملة الى الأسواق المحلية, فان الوقوف على واقع سوق العراق للأوراق المالية وتحديد مستوى تكامله مع أسواق الأوراق المالية العربية والناشئة والمتقدمة الأخرى، يعد احد اهم المواضيع التي يمكن ان يستند اليها المستثمرين (العراقيين والاجانب) في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وتوجيه صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في العراق نحو اتخاذ الاجراءات والقرارات التصحيحية لتعديل مسار السوق، فضلا عن مواجهة تحديات التكامل العالمي وصياغة الاستجابات المناسبة للتقلبات والتغيرات الحاصلة في لأسواق المالية أكثر تكاملاً وترابطاً معه, والتي تعمل بمجملها على دعم وتعزيز حالات النمو في الاقتصاد العراقي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **مشكلة البحث**

شكل الاعتماد المفرط للاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية وافتقاره الى التنويع الاقتصادي قيودا كبيرة على سوق العراق للأوراق المالية انعكس بشكل أساسي في غياب التنوع المطلوب والمرغوب في انشطته الاستثمارية, فضلا عن ارتفاع مستويات استجابته للصدمات والتقلبات الناتجة عن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية, والتي تتبلور في كثير من الأحيان في دفعه باتجاه الركود والتدهور في نشاطه وتطوره، وعدم توافقه وانسجامه مع التطورات المستمرة والكبيرة مناظراته من الاسواق المالية العالمية، الامر الذي احدث شرخا في تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. من هنا يمكن الولوج الى البحث من خلال تحليل اشكاليته التي صياغتها لتتخذ التساؤلات الاتي: هل يوجد علاقة تكامل مشترك بين سوق العراق للأوراق المالية والاسواق المالية المتقدمة، والناشئة، والعربية؟

- **فرضية البحث**

وفقا للتساؤل المطروح في مشكلة البحث, يمكن صياغة فرضياته على النحو الاتي: يوجد علاقة تكامل بين سوق العراق للأوراق المالية مع الأسواق المالية عينة الدراسة ؟

- **هدف البحث**

سعى البحث ومن خلال تشخيص مشكلته وعرض أهميته واثبات فرضيته الى اختبار مستوى تكامل سوق العراق للأوراق المالية بأسواق الأوراق المالية المتقدمة والناشئة والعربية، بغية الوصول الى مدى التوافق في الاتجاه بين هذه الأسواق والمعبر عنها بمؤشر السوق العراقية ومؤشر الأسواق المناظرة له.

- **منهجية البحث**

لتحقيق هدف البحث واختبار فرضياته اعتمدت منهجية التكامل المشترك Johansen's (1991 and 1995) باستخدام طريقة الإمكان الأعظم (Maximum Likelihood Estimator) التي تعكس وجود او غياب العلاقة التكاملية بين المتغيرات المبحوثة.

- **حدود البحث**

1. الحدود المكانية

اتخذ البحث من سوق العراق للأوراق المالية والأسواق المتقدمة (الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، اليابان)، والاسواق الناشئة (الصين، الهند، تركيا)، والاسواق العربية (الكويت، الامارات العربية المتحدة، مصر) كعينة لتطبيقاته.

2. الحدود الزمانية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اعتمدت المدة الزمنية الممتدة من كانون الثاني 2020 ولغاية 2024/7/14، وعلى مستوى البيانات الشهرية, كأساس للتطبيق منهجية البحث التجريبية, ولتبلغ عدد المشاهدات (51) مشاهدة.

اولاً: التأطير انظري للعلاقة التكاملية بين أسواق الأوراق المالية.

لا يجافي مصطلح تكامل الاسواق المالية الدقة عند تعريفه ضمن مفهومه الواسع ووفقا لمعظم الادبيات المالية الاقتصادية, بانه عبارة عن درجة ومستوى الارتباط والتفاعل بين الأسواق المالية المختلفة المتباعدة في الجغرافية والمتقاربة في المهام والوظائف, وبالشكل الذي يهيئها للاندماج والتفاعل ضمن مكونات النظام المالي العالمي، ويتيح للمتعاملين فيها من مستثمرين محليين وأجانب فرصة تداول الأدوات المالية بيعا وشراءا ضمن اطار من الحرية الاقتصادية والمالية وبعيدة عن محددات هوياتها القومية، تزيد من حالة التشابك في العلاقات المالية بين الجهات الدولية على النحو الذي يعزز من كفاءة وسرعة انتقال المعلومات بين أطرافها, وتلغي كافة الاجراءات والتعاملات التفضيلية بين اعضائها (Jappelli & Pagano,2008,4) (Pauer,2005,144-151)(Arouri & , Foulquier,2012,382-394). وضمن هذا المفهوم لتكامل الأسواق المالية, سعت العديد من الادبيات المالية والاقتصادية, ومن خلال اطرها النظرية ودراساتها التجريبية, الى محاولة تشخيص وتحليل الاثار التي يمكن ان تتركها المستويات المتقدمة من تكامل الاسواق المالية المحلية مع نظيراتها العالمية، على أداء ومؤشرات الأسواق المحلية, والذي افترضته, ومن خلال مروره بقنوات واليات مختلفة, في غالبيته إيجابيا. بمعنى, انه وفي الاتجاه المقابل, فان ارتفاع درجة تأثر الأسواق المالية المحلية بالتغيرات والتقلبات الحاصلة في الأسواق المالية المنظرة عادة ما تعكس درجات عالية من التكامل بينهما. وفي ذلك يشير Mendoza,et al (2009), الى ان تكامل الأسواق المالية يمكن ان يقود الى حالة من توازن اسعار الفائدة والعوائد المحلية مع مثيلاتها العالمية, الامر الذي يسهم في تحقيق فرص استثمارية متساوية للمستثمرين تدعم تراكمات راس المال وتدفع بالسوق المالي باتجاه نموه وتطوره (Fukao,1993,4) (Hamilton,et al,2007, ,226-250)(Mendoza,et al,2009,371-416). كما ان الغاء الإجراءات الحمائية وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال, وكما يؤكد Neaime (2005), عادة ما تتيح للمستثمرين المحليين والاجانب امكانية اكتشاف ومن ثم الولوج الى الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق المحلية والعالمية والحصول على خيارات تتيح لهم امكانية تعظيم ثرواتهم, فضلاً عن توسيع احتمالات تنويع محافظهم الاستثمارية والوصول الى التوازن المرغوب بين تعظيم العوائد المتوقعة وتقليص المخاطر المحتملة (Neaime,2005,3-20), وبجمع التأثرات السابقة لتكامل الأسواق المالية وتداخلها, تميل تكاليف التمويل فضلا عن تكاليف الوكالة ورسوم السمسرة , ووفقاً لـ Fukao (1993)، الى الانخفاض فيرتفع مستوى تداول

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأدوات المالية ويزداد نشاط المستثمرين, الامر الذي ينعكس في دعم وتعزيز سيولة السوق، والتي تنصهر بمجموعها في بودقة كفاءة وفاعلية الاسواق المالية (Fukao,1993,10).

من جانب اخر, يؤكد Henry (2000b) على ان تكامل الاسواق المالية، وعبر توسيع مؤسساته المالية بدخول مؤسسات مالية جديدة إلى السوق, تزيد من مستويات التنافسية السائدة فيه، عادة ما يدفع باتجاه تحفيز اسعار الفائدة للميل نحو الانخفاض, مما ينعكس بدورة في احداث تأثيرين مهمين، يتزامن الأول مع انخفاض كلفة التمويل، والثاني مع توسيع نطاق الخيارات التمويلية، واللذان سيحفزان الاستثمار ويدفعاه باتجاه النمو والتوسع وبالتالي زيادة العوائد المالية غير المتوقعة للمساهمين المحلين (Ahmed,2011,1-26) (Henry,2000b,529-564.) (Zahıd, 2018,8) .

من جانب اخر, وضمن حلقة اخرى من التأثير, يشير Throop (1994) الى ان تزايد التشابك والترابط بين الاسواق المختلفة سواءً كانت محلية أو إقليمية أو عالمية، له تأثيرات إيجابية على التدفقات الاستثمارية، حيث تميل الشركات وفي ظل بيئة ضريبية تنافسية اساسها تكامل الاسواق الدولية تدفعها باتجاه الانخفاض, الى الاستثمار بمستويات اعلى مقارنة مع مثيلاتها من الاسواق المغلقة، وبذلك يعد هذا التكامل عاملا مهما وجوهرياً في دعم وتعزيز تنمية الاسواق المالية المحلية (Throop,1994,3). الا انه وفي المقابل, وعند اشتداد مستويات التنافس الضريبي وتحوله الى "سباق نحو القاع" الضريبي، من خلال محاولة البلدان لجذب الاستثمارات على حساب إيراداتها الضريبية، قد يؤدي تكامل الاسواق المالية الى فقدان السيطرة على سياستها الضريبية، خاصةً في ظل وجود اتفاقيات ضريبية دولية (Palley,2021,202-216)

وضمن حلقة التأثير ذاتها، بين Karikari (2017) ان تكامل الأسواق المالية يمكن ان تسهم في تأثيرات أخرى تمس الاقتصادات المحلية, فاستنادا الى تزايد عدد الخاضعين للوعاء الضريبي الناجم عن دخول شركات وأفراد جدد إلى السوق، فضلاً عن تنامي حجم التجارة الدولية، والحد من ممارسات التهرب الضريبي عبر الحدود, يمكن لتكامل الأسواق المالية ان تدعم توسيع القاعدة الضريبية وبالتالي ارتفاع مستوى الايرادات الضريبية التي تشكل احد المصار المهمة في تمويل النفقات الحكومية (Karikari,2017,1-6)

من جانب اخر, يمكن لتكامل الاسواق المالية, وكما يشير Ahmed (2016)، ان تهيء وفي كثير من الاحيان الاسباب الداعمة لاستقرار الاقتصاد العالمي وتزيد من فرص النمو والتنمية الاقتصادية لمختلف البلدان. فتكامل الأسواق المالية ومن خلال ما توفره من اليات وقنوات يمكن تن ترفع من كفاءة الاسواق المالية القائمة وتعزز من قدراتها التنافسية، فضلا عن رصدها لتشوهات الاسعار وتحقيق توازنها عبر توفير فرص التداول، والحد من التلاعب والاحتكار ودعم الشفافية في عمليات التداول والتسوية، ستعمل على دغم وتعجيل عمليات الاصلاح و/او معالجة او استبعاد الاسواق المالية المتلكئة وغير الكفؤة, وخلق بيئة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ضاغطة باتجاه تقزيم وتحسين البنية المالية التحية للاقتصادات القومية، والذي بمجله سيعود بالفائدة على المستثمرين بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام (Novak et al.,2022,1-20),(Ahmed,2016,43-59).

وفي ذات المسار يرى Prasad et al. (2023) ان عدم تكامل الاسواق المالية العالمية قد يمارس تأثيرات غير محمودة، حيث انه ونتيجة للحساسية الشديدة التي تتمتع بها الاستثمارات الدولية تجاه الاختلافات في اسعار الموجودات المتماثلة، وما يشوب ذلك من صعوبة التنبؤ بتأثير الأحداث والتطورات على العوائد المستقبلية المحتملة من الاحتفاظ بالأوراق المالية، فضلاً عن صعوبة ومحدودية التداول الخارجي والوصول الى الاسواق، فان اتجاه هذه الاستثمارات قد ينعكس بعيدا عن مصالح الاسواق المالية، مما يعظم ويفاقم اثارها على الاسواق المحلية ويزيد من عدم استقرارها واستقرار اقتصاداتها-(Lane & Milesi (Prasad et al. ,2003,201-228).Ferretti,2003,82-113).

وفي الاتجاه المقابل يرى Ahmed & Mmolainyane (2014) ان تكامل الاسواق المالية قد يمارس تأثيرات سلبية على الاسواق المحلية، حيث قد تُؤدي حرية تدفقات رأس المال إلى زيادة مخاطر سرعة انتقال تلك التدفقات، مما يقود إلى زعزعة استقرار الأسواق المالية والاقتصادية-(Ahmed & Mmolainyane,2014,1 14)

ثانياً: مراجعة الادبيات السابقة ذات العلاقة

على الرغم من التوسع الكبير في الأدبيات المالية والاقتصادية وتعدد المقاربات البحثية التي تناولت قضايا الأسواق المالية منذ أواخر القرن العشرين، فإن موضوع قياس درجة تكامل الأسواق المالية لا يزال يحتفظ بأهمية واضحة ضمن مسارات البحث الأكاديمي المعاصر. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام واسع في الدراسات النظرية والتطبيقية، إلى جانب حضوره في النقاشات التي تطرحها المؤسسات الاقتصادية الدولية المعنية بتحليل الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. كما أظهرت البحوث التجريبية تنوعاً في النتائج المتوصل إليها تبعاً لاختلاف النطاقات الزمنية والجغرافية، فضلاً عن اختلاف المناهج والأدوات القياسية المستخدمة في التحليل. ففي دراسة Naranjo & Protopapadakis (1997) هدفت الى اختبار مستوى تكامل أسواق الأسهم الأمريكية وباعتماد بيانات عوائد الأسهم لـ 7 قطاعات في 26 بورصة أمريكية للفترة 1989–1994، وبتطبيق تحليل التكامل المشترك، اكدت النتائج التجريبية على وجود تكامل مشترك ضعيف بين بعض أسواق الأسهم الأمريكية، وخصوصًا في قطاعات البضائع الأساسية، والخدمات المالية، والمرافق العامة. كما كشفت دراسة Agoraki et al. (2019) التي اتخذت من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان عينة لها، للفترة من 1980–2019، مستخدمة منهجية تقدير نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) (Vector Autoregression Model) في تحليلها التجريبي، عن حقيقة تكامل اسواق تلك البلدان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتناولت دراسة Bentes (2015) التي اتخذت من خمسة أسواق رئيسة (البرتغال، إسبانيا، المملكة المتحدة، اليابان، والولايات المتحدة) عينة لتطبيقاتها، للمدة 1999–2014، بالاستناد الى منهجية نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، تقييم مدى اندماج الأسواق المالية العالمية, وكشفت النتائج عن وجود اندماج طويل الأجل بين الأسواق المالية الخمسة، مما يعني أن الأسعار في هذه الأسواق تتأثر ببعضها البعض، الا أن الارتباط الأقوى كان بين الأسواق الأمريكية والأوروبية، بينما ظهر الارتباط أضعف بين الأسواق الآسيوية والأسواق الأخرى، فضلاً عن وجود تأثيرات قصيرة الأجل بين الأسواق المبحوثة، على النحو الذي يدلل على أن الأحداث في سوق ما يمكن أن تؤثر على الأسواق الأخرى على المدى القصير ايضاً. كما وثقت دراسة Al Nasser & Hajilee (2016) عبر اختبار عينة مكونة من خمسة أسواق ناشئة (البرازيل، الصين، المكسيك، روسيا، تركيا) وثلاثة أسواق متقدمة (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا)، للفترة من يناير 2001 إلى ديسمبر 2014، باستخدام منهجية Johansen, وجود أدلة تدعم العلاقة التفاعلية بين جميع أسواق الأسهم الناشئة والأسواق المتقدمة ضمن المدى القصير, الا أن العلاقة التكاملية طويل الاجل، قد اقتصرت على سوق الاسهم الالماني وأسواق الأسهم في الدول الناشئة.

ثالثاً: المنهجية التجريبية (Empirical Methodology).

في إطار دراسة العلاقة التكاملية بين سوق العراق للأوراق المالية وبعض الأسواق المناظرة لها من الاسواق المتقدمة (الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، اليابان)، والاسواق الناشئة (الصين، الهند، تركيا)، والاسواق الاقليمية (الكويت، الامارات العربية المتحدة، مصر)، تم اعتماد ما يعرف بمنهجية التكامل المشترك Johansen's (1991 and 1995) والمستندة الى طريقة الإمكان الأعظم (Maximum Likelihood Estimator)، بعده أحد أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في الاقتصاد القياسي لتشخيص وتحليل العلاقة طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر من السلاسل الزمنية، فوجود العلاقة التكاملية بين المتغيرات المدروسة تشكل دليلاً على تحركها معًا في اتجاه واحد على المدى الطويل، رغم أنها قد تختلف في المدى القصير، كما يتميز هذا الأنموذج بدقته وقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية غير المستقرة، وبتفوقه على اختبار Engle & Granger (1987) كونه يوفر مرونة أكبر من خلال التعامل مع عدة متغيرات متكاملة في نفس الوقت، بينما يقتصر اختبار Engle & Granger (1987) عادة على متغيرين فقط، فضلاً عن قدرته على تحديد عدد علاقات التكامل طويلة الأجل بين المتغيرات، الامر الذي يساعد في فهم طبيعة العلاقات القائمة بينهم (Engle & Granger, 1987,251-276), (Johansen,1988,231-254), (Johansen,2012,2667-2732)، وبالتطبيق على بيانات اسبوعية تغطي الفترة من 2023/7/23 إلى 2024/7/14 لتبلغ عدد مشاهدات السلسلة الزمنية (37) مشاهدة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مصادر البيانات

لتحقيق أعلى درجة من الدقة والموثوقية تم الاعتماد على قاعدة بيانات Investing.com (https://www.investing.com) كمصدر موحد لجميع بيانات مؤشرات أسعار الأسهم لدول العينة المبحوثة، وذلك لضمان مصداقية البيانات وقابليتها للمقارنة، وتجنب أي تباينات قد تنشأ من استخدام مصادر بيانات متعددة.

- **متغيرات النموذج**

1. العراق: سوق العراق للأوراق المالية, مؤشر السوق ISX60
2. مؤشرات الاسواق المالية المتقدمة

أ. الولايات المتحدة الامريكية: مؤشر بورصة نيويورك (NYSE)

ب. المملكة المتحدة: مؤشر بورصة لندن (LSEG)

ت. اليابان: مؤشر بورصة طوكيو للأوراق المالية (TSE Dividend Focus 100)

3. مؤشرات الاسواق المالية الناشئة

أ. الهند: مؤشر الاسهم الرئيسي (NIFTY 50)

ب. الصين: مؤشر Shanghai Composite Index (SSE Composite)

ت. تركيا: مؤشر بورصة إسطنبول (BIST 30)

4. مؤشرات الاسواق المالية الاقليمية

أ. الامارات: مؤشر سوق ابو ظبي العام (FTFADGI)

ب. الكويت: مؤشر السوق الأول (BKP)

ت. مصر: مؤشر EGX 70

استناداً الى ما تقدم من معطيات، يحاول البحث اختبار مدى إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية والأسواق المالية المتقدمة (بورصة الولايات المتحدة الامريكية، بورصة المملكة المتحدة، بورصة اليابان)، والاسواق الناشئة (بورصة الصين، بورصة الهند، بورصة تركيا)، والاسواق الاقليمية (بورصة الكويت، بورصة الامارات العربية المتحدة، بورصة مصر)، باستخدام منهج Johansen's (1991 and 1995) للتكامل المشترك. وللوصول الى ذلك يقسم التحليل إلى اربعة اجزاء، يهتم الأول باختبار جذر الوحدة لكل متغير من متغيرات النموذج والتي تعبر عن مؤشرات الأسواق المالية المبحوثة, في حين يركز الثاني على تقدير فترات الابطاء المناسبة، بينما يحاول الثالث تقدير العلاقة طويلة الأجل، اما الرابع فهو يهتم باختبار السببية في الاجل القصير.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبالاستناد الى اختبار Dickey Fuller (ADF) Augment للوقوف على استقرارية متغيرات الانموذج, تم التوصل الى النتائج التي أدرجت في الجدول (1), والتي أظهرت أن جميع السلاسل الزمنية لمؤشرات أسواق أسهم دول العينة غير

مستقرة في مستوياتها الأصلية، وذلك وفقًا للقيم الاحتمالية (Prob.) التي تجاوزت المستوى الإحصائي المقبول (5%) سواء بوجود حد ثابت (Intercept) أوحد ثابت واتجاه زمني(Intercept & Trend)، الا أنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها، مما يشير إلى أنها جميعاً متكاملة من الدرجة الاولى: I(1) وهو ما يستوفي شرط التكامل المشترك لتطبيق منهجية التكامل المشترك Johansen's (1991 and 1995)، التي تشترط عدم استقرار جميع المتغيرات المدرجة في النموذج عند المستوى، الا أنها تستقر بعد أخذ الفرق من نفس الرتبة، أي تكون متكاملة من نفس الدرجة".

الجدول (1)

نتائج اختبار ADF لاستقراريه متغيرات الانموذج

Variable	Level		First Difference	
	Intercept	Trend & Intercept	Intercept	Trend & Intercept
China Prob.	-2.734536 0.0756	-2.552439 0.3030	-7.540522 0.0000	-7.617022 0.0000
Egypt Prob.	-1.417534 0.5662	-1.358974 0.8606	-4.823789 0.0002	-4.852377 0.0014
India Prob.	1.077832 0.9968	-3.089162 0.1198	-6.961650 0.0000	-7.233782 0.0000
Iraq Prob.	-2.572897 0.1078	-2.454320 0.3474	-6.390670 0.0000	-6.652613 0.0000
Japan Prob	-0.649281 0.8499	-2.743031 0.2246	-8.337419 0.0000	-8.248123 0.0000
Kuwait Prob.	-1.667308 0.4415	-2.012936 0.5804	-6.446466 0.0000	-6.430234 0.0000
London Prob.	-1.064019 0.7230	-2.592791 0.2852	-7.741612 0.0000	-7.654394 0.0000
Turkey Prob.	0.009191 0.9549	-1.794415 0.6929	-7.106784 0.0000	-7.169800 0.0000
UAE Prob.	-1.438373 0.5563	-2.751527 0.2216	-6.293078 0.0000	-6.257493 0.0000
USA Prob.	-0.216781 0.9293	-2.659051 0.2574	-7.146569 0.0000	-7.143885 0.0000

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

•المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

وبالانتقال الى المرحلة الثانية من التحليل وتحديد فترة الابطاء المناسبة، ووفقاً لاختبار Akaike AIC، ونتائجها المدرجة في الجدول (2), التي بينت ان طول فترة الابطاء المناسبة في انموذج البلدان المتقدمة هو 1، وفي نموذجي البلدان الناشئة والاقليمية هو 4.

جدول (2)

اختبار تحديد طول فترة الابطاء

Sample (adjusted): 31/1/2020 31/3/2024
Included observations: 47 after adjustments

أنموذج سوق العراق للأوراق المالية والبلدان المتقدمة						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-823.7062	NA	7.18e+16	50.16402	50.34541	50.22505
1	-748.9567	126.8478*	2.06e+15*	46.60343*	47.51041*	46.9086*
2	-736.8469	17.61421	2.73e+15	46.83921	48.47176	47.38851
3	-726.4900	12.55382	4.35e+15	47.18121	49.53935	47.97465
4	-711.5451	14.49205	6.00e+15	47.24516	50.32887	48.28273
أنموذج سوق العراق للأوراق المالية والبلدان الناشئة						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-925.7171	NA	3.48e+19	56.34649	56.52789	56.40752
1	-834.4589	154.8623*	3.67e+17*	51.78539	52.69236*	52.0905*
2	-820.8435	19.80420	4.44e+17	51.92991	53.56247	52.47922
3	-803.6902	20.79188	4.69e+17	51.86001	54.21815	52.65346
4	-784.1444	18.95356	4.89e+17	51.64511*	54.72883	52.68269
أنموذج سوق العراق للأوراق المالية والبلدان العربية						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-861.0113	NA	6.89e+17	52.42492	52.60632	52.48596
1	-757.0082	176.4900*	3.36e+15	47.09141	47.99838*	47.3965*
2	-739.3496	25.68526	3.18e+15*	46.99089	48.62344	47.54019
3	-724.6959	17.76214	3.91e+15	47.07248	49.43061	47.86592
4	-703.0550	20.98505	3.59e+15	46.73061*	49.81432	47.76818

•المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولاختبار مدى احتمالية وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل من عدمها بين مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ومؤشرات الاسواق المتقدمة والناشئة والعربية، بعدها المرحلة الثالثة من التحليل, تم اللجوء الى اختبار Johansen Cointegration Test المدرجة نتائجه في الجدول (3), والتي

الجدول (3)

اختبارات التكامل المشترك بين سوق العراق للأوراق المالية والأسواق المتقدمة والناشئة والعربية

Sample (adjusted): 31/1/2020 31/3/2024 Included observations : 47 after adjustments Lags interval (in first differences): 1 to 4			
1. أنموذج سوق العراق واسواق البلدان المتقدمة			
Hypothesized. . .		Trace.	
No. of CE(s) . .	.Eigenvalue	.Statistic	Prob.**
None عدم وجود تكامل	0.515803	43.27011	0.1261
على الأكثر 1	0.254757	19.33645	0.4689
على الأكثر 2	0.242553	9.632967	0.3100
على الأكثر 3	0.014008	0.465521	0.4951
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)			
Hypothesized		Trace	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Prob.**
None عدم وجود تكامل	0.515803	23.93366	0.1370
على الأكثر 1	0.254757	9.703480	0.7720
على الأكثر 2	0.242553	9.167446	0.2725
على الأكثر 3	0.014008	0.465521	0.4951
2. انموذج.سوق العراق والبلدان.الناشئة			
Hypothesized		Trace	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Prob.**
None* عدم وجود تكامل	0.990793	172.9539	0.0000
على الأكثر 1*	0.537025	37.00787	0.0062
على الأكثر 2	0.379274	14.67551	0.0662

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على الأكثر 3	0.028765	0.846405	0.3576
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)			
Hypothesized		Trace	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Prob.**
عدم وجود تكامل* None	0.990793	135.9460	0.0000
على الأكثر 1*	0.537025	22.33237	0.0338
على الأكثر 2	0.379274	13.82910	0.0585
على الأكثر 3	0.028765	0.846405	0.3576
3. انموذج سوق العراق والبلدان العربية			
Hypothesized		Trace	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Prob.**
عدم وجود تكامل* None	0.709381	68.32006	0.0002
على الأكثر 1	0.329414	27.54060	0.0891
على الأكثر 2	0.205271	14.35367	0.0737
على الأكثر 3*	0.185521	6.771801	0.0093
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)			
Hypothesized		Trace	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Prob.**
عدم وجود تكامل* None	0.709381	40.77947	0.0006
على الأكثر 1	0.329414	13.18692	0.4352
على الأكثر 2	0.205271	7.581872	0.4228
على الأكثر 3*	0.185521	6.771801	0.0093

•المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

والتي اكدت:

1. وفقاً للنموذج الاول، وباعتماد نتائج الاختبار الاول (اختبار الاثر trace) لا يوجد متجه معنوي واحد، نظراً لانخفاض قيمة الاختبار trace عن القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 0.05، مما يدلل على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين اظهر اختبار الاثر (trace) للانموذجين الثاني والثالث وجود

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

متجهين معنويين، نظراً لتجاوز قيمة الاختبار trace لهما القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 0.05، مما يدلل على وجود علاقة تكاملية مشتركة بين المتغيرات.

2. وبالاستناد الى نتائج الاختبار الثاني (اختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue)، يلاحظ من النموذج الاول، عدم وجود متجه معنوي ايضاً، لتجاوز قيمة الاختبار للمتجهات المعنية حاجز المعنوية 0.05، الامر الذي يؤكد غياب العلاقة التوازنية طويلة الاجل، في حين اظهرت نتائج الاختبار للانموذجين الثاني والثالث، وجود متجهين معنويين، لعدم تجاوز قيمة الاختبار للمتجهين المعنيين حاجز المعنوية 0.05، الامر الذي يؤكد وجود العلاقة التوازنية طويلة الاجل، فضلاً عن الاشارة الى احتمالية وجود علاقة سببية بين المتغيرات المبحوثة للأنموذجين المذكورين.

لقد شكل وجود علاقات تكامل مسترك بين مؤشر سوق العراق للأوراق المالية وأسواق الأسهم الناشئة والعربية أساسا منطقية يدفع باتجاه ارتفاع احتمالية وجود علاقات سببية في الاجل القصير وباتجاه واحد على الأقل بين تلك الاسواق, وللتأكد من ذلك واختبار اتجاه السببية تم اللجوء الى ما يعرف باختبار Granger Causality Test لبيان أن التغير في القيم الحالية والسابقة لمؤشر سوق معين يسبب التغير في القيم الحالية لمؤشر سوق اخر، وكما مدرج في الجدول (4). الذي يشير الى:

الجدول (4)

اختبار العلاقة السببية بين سوق العراق للأوراق المالية والأسواق المتقدمة والناشئة والعربية

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 31/1/2020 31/3/2024 Lags: 2/4/4			
أنموذج سوق العراق واسواق البلدان الناشئة			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CHINA → IRAQ	32	2.57509	0.0574
IRAQ → CHINA		0.75556	0.0915
TURKY → IRAQ	32	1.43298	0.2536
IRAQ → TURKY		0.47841	0.7883
INDIA → IRAQ	33	1.34434	0.2847
IRAQ → INDIA		0.23104	0.9446
TURKY → CHINA	45	0.31350	0.9014
CHINA → TURKY		0.86491	0.5146
INDIA → CHINA	45	0.09802	0.9918
CHINA → INDIA		0.43068	0.8240
INDIA → TURKY	47	2.88819	0.0271
TURKY → INDIA		0.57621	0.7178

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أنموذج سوق العراق واسواق البلدان العربية			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EGYPT → IRAQ	32	1.25419	0.3200
IRAQ → EGYPT		1.99421	0.1213
UAE → IRAQ	32	0.60213	0.0005
IRAQ →UAE		2.13631	0.1008
KUWAITE →IRAQ	32	3.10849	0.0297
IRAQ → KUWAITE		1.30620	0.2992
UAE → EGYPT	47	0.33405	0.8889
EGYPT → UAE		0.94581	0.4639
KUWAITE →EGYPT	46	1.31896	0.2787
EGYPT →KUWAITE		1.69894	0.1607
KUWAITE →UAE	46	0.72368	0.0101
UAE →KUWAITE		2.24096	0.0712

•المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

1. عدم وجود تأثير مباشر ومتبادل بين مؤشرات الأسواق الناشئة وسوق العراق للأوراق المالية على المدى القصير، حيث لم تكن قيمة إحصاء F معنوية عند مستوى دلالة 5%. ومع ذلك، كشفت النتائج عن علاقات سببية أحادية الاتجاه بين بعض تلك الأسواق، إذ تبين أن التغيرات في مؤشر سوق الاسهم الصيني تؤثر بشكل ملحوظ على أداء سوق العراق للأوراق المالية، وأن التغيرات في السوق الهندي بدورها تؤثر على سوق تركيا، هذا يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه الأسواق، حيث يمكن التنبؤ ببعض التقلبات في اسواق العراق وتركيا بناءً على التطورات التي تحدث في أسواق الصين والهند على التوالي، مما يشير إلى أهمية هذه الأسواق في التأثير على ديناميكيات الأسواق الاخرى، وربما يعود تأثر سوق العراق بسوق الاسهم الصيني، نتيجةً لتأثر السوقين بالعوامل العالمية، مثل تقلبات أسعار النفط العالمية، بعده عنصرًا حيويًا لكلا الاقتصادين، الصين هي أكبر مستورد للنفط في العالم والعراق من أكبر منتجي النفط، وبالتالي فأن أي تقلبات كبيرة في أسعار النفط قد تؤثر على أسواق الأسهم في كلا البلدين، فضلاً عن الأحداث الجيوسياسية والتغيرات في الدورة الاقتصادية العالمية، التي يمكن أن تؤثر على الأسواق المالية العالمية بشكل عام، بما في ذلك الأسواق الصينية والعراقية، كما تتأثر أسواق الأسهم في كلا البلدين بالدورة الاقتصادية العالمية، حيث أن التباطؤ الاقتصادي العالمي قد يؤثر سلبًا على أداء الأسواق.
2. عدم وجود علاقة سببية معنوية بين مؤشرات الأسواق الإقليمية وسوق العراق للأوراق المالية على المدى القصير، حيث لم تكن قيمة إحصاء F معنوية عند مستوى دلالة 5%. وهو ما يدعم فرضية عدم وجود تأثير مباشر ومتبادل بين هذه الأسواق في الأفق الزمني القصير. ومع ذلك، كشفت النتائج عن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الأسواق، إذ تبين أن التغيرات في مؤشر سوق الاسهم الاماراتي والكويتي تؤثر بشكل ملحوظ على أداء سوق العراق للأوراق المالية، وأن التغيرات في السوق الكويتي بدورها تؤثر على السوق الاماراتي، وهو ما يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه الأسواق، حيث يمكن التنبؤ ببعض التقلبات في سوق العراق، والامارات بناء على التطورات التي تحدث في سوق الكويت، مما يشير الى أهمية الأخير في التأثير على ديناميكيات الأسواق المجاورة، ويعود اصل هذا التاثير الى ارتباط أسواق الخليج المالية، بما فيها أسواق العراق والإمارات والكويت، بعلاقة وثيقة تتأثر بعوامل عدة، منها اعتمادها علة القطاع النفطي بعده اكبر القطاعات الاقتصادية لديها، وبالتالي فأن أي تقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر على إيراداتها لتمويل ميزانياتها واستثماراتها وبما ينعكس في التأثير على أداء اسواقها المالية، فارتفاع أسعار النفط يعزز الثقة المستثمرين ويدفعهم للاستثمار في الأسواق، بينما يؤدي انخفاض الأسعار إلى تراجع الثقة وبالتالي احداث اثراً سلبياً على ادائها، علاوة على ذلك، يؤثر النفط على السياسة النقدية الحكومية، حيث قد تدفع ارتفاع الأسعار البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية للحد من التضخم والعكس صحيح، وبما ينعكس في مجموعه بأحداث التأثير المتزامن على تلك الاسواق.

رابعاً: الاستنتاجات والمقترحات

أ. الاستنتاجات

1. اظهرت النتائج أن سوق العراق للأوراق المالية ليس متكاملاً بشكل كامل مع الأسواق المتقدمة والناشئة والإقليمية على المدى القصير، أي أن التغيرات قصيرة الأجل في هذه الأسواق لا تؤثر بشكل مباشر ومتبادل على سوق العراق، مما يشير هذا الاستقلال النسبي إلى أن أداء سوق العراق يتأثر بشكل أكبر بالعوامل المحلية مثل الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العراق، وتطورات القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ويوفر للمستثمرين في سوق العراق امكانية تحقيق عوائد مستقلة عن التقلبات قصيرة الأجل في الأسواق العالمية، مما يوفر فرص للاستثمار في الأسهم العراقية دون التأثر بشكل مباشر بالتقلبات اليومية أو الأسبوعية في الأسواق الأخرى.

2. على الرغم من عدم وجود تكامل قصير الأجل، إلا أن هناك علاقات سببية أحادية الاتجاه بين سوق العراق والصين، وبعض الأسواق الأخرى، مثل سوقي (الإمارات والكويت)، وهذا يعني أن التغيرات في سوق الصين تؤثر على العراق، والتغيرات في سوقي الكويت والامارات تؤثر على سوق العراق والعكس صحيح في بعض الحالات.

3. تشير العلاقات السببية الأحادية الاتجاه إلى وجود تكامل طويل الأجل بين سوق العراق للأوراق المالية والأسواق الناشئة (الصين)، والاقليمية (الامارات، والكويت) حيث تتأثر الأسواق ببعضها البعض

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على المدى الطويل، مما يستوجب على المستثمرين في سوق العراق مراقبة تطورات هذه الأسواق على الامد الطويل، كونها قد تؤثر بشكل غير مباشر على أداء سوق العراق للأوراق المالية.

4. كما أن وجود العلاقات السببية أحادية الاتجاه يفتح الباب أمام فرص استثمارية جديدة، يمكن للمستثمرين الاستفادة منها لتوقيت عمليات الشراء والبيع، الا أنه وعلى الرغم من ذلك، فأن وجود هذه العلاقات السببية قد ينطوي أيضًا على مخاطر كبيرة، فالتقلبات في الأسواق الأخرى قد تؤثر سلبًا على أداء سوق العراق وعلى وجه الخصوص في الامد الطويل.

5. عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين سوق العراق للأوراق المالية والأسواق المتقدمة، مما يشير الى أن هذه الاسواق لا تتحرك معًا على المدى الطويل نحو قيمة توازن مشتركة، وهو ما قد يشكل فرصًا استثمارية فريدة للمستثمرين في سوق العراق، تمكنهم تحقيق عوائد مجزية عبر الاستفادة من العوامل المحلية والقطاعات الاقتصادية الواعدة في العراق، دون التأثر بشكل كبير بالتقلبات العالمية، نتيجة لاستقلال السوق عن الصدمات الخارجية، بعده أقل تأثرًا بالأزمات المالية العالمية أو التغيرات في السياسة النقدية للبنوك المركزية الكبرى، فضلاً عن امكانية تنويع محفظاتهم الاستثمارية وتقليل مخاطرها، من خلال إضافة أصول عراقية تقلل تأثير تقلبات الأسواق المتقدمة على محافظهم الإجمالية.

ب. المقترحات

1. نظراً لوجود تكامل لسوق العراق والأسواق الناشئة والإقليمية على المدى الطويل، فإنه من المستحسن أن يتبنى المستثمرون اتباع استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل في الاسواق المعنية.

2. تعزيز تكامل سوق العراق للأوراق المالية والأسواق المالية في الصين، والإمارات والكويت، من خلال تبادل المعلومات والخبرات للتغلب على الصعوبات التي تواجهه التكامل مثل تجزئة الاسواق، فضلاً عن تأسيس روابط قوية بين هذه الاسواق، وبما يكفل استقرارها وتطورها.

3. ضرورة الاهتمام في إصدار القوانين والتشريعات المرنة وبما يخدم التكامل المالي، من خلال تسهيل مهمة المستثمرين المحلين والأجانب وتوفر بيئة استثمارية آمنة لهم.

4. تبني السياسات المالية والنقدية السليمة والمستوحاة من التجارب الرائدة في هذا المجال، مع التركيز على استقرار الأسعار وتشجيع النمو الاقتصادي، وكل ما من شأنه أن يعزز التكامل مع الاسواق العالمية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

1. **Agoraki, M. E. K., Georgoutsos, D. A., & Kouretas, G. P., 2019,** Capital markets integration and cointegration: Testing for the correct specification of stock market indices, *Journal of Risk and Financial Management*, vol. 12, no. 4, p. 186.
2. **Ahmed, A. D., 2011,** International financial integration, investment and economic performance in Sub-Saharan African countries, *Global Economy Journal*, vol. 11, no. 4, p. 1850239.
3. **Ahmed, A. D., 2016,** Integration of financial markets, financial development and growth: Is Africa different?, *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, vol. 42, pp. 43-59.
4. **Ahmed, A. D., & Mmolainyane, K. K., 2014,** Financial integration, capital market development and economic performance: Empirical evidence from Botswana, *Economic Modelling*, vol. 42, pp. 1-14.
5. **Al Nasser, O. M., & Hajilee, M., 2016,** Integration of emerging stock markets with global stock markets, *Research in International Business and Finance*, vol. 36, pp. 1-12.
6. **Arouri, M. E. H., & Foulquier, P., 2012,** Financial market integration: Theory and empirical results, *Economic Modelling*, vol. 29, no. 2, pp. 382-394.
7. **Bentes, S. R., 2015,** On the integration of financial markets: How strong is the evidence from five international stock markets?, *Physica A: Statistical Mechanics and its Applications*, vol. 429, pp. 205-214.
8. **Edwards, F. R., & Patrick, H. T., 2012,** *Regulating international financial markets: issues and policies*, Springer Science & Business Media.
9. **Engle, R. F., & Granger, C. W., 1987,** Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing, *Econometrica: journal of the Econometric Society*, vol. 55, no. 2, pp. 251-276.
10. **Fukao, M., 1993,** *International Integration of Financial Markets and the Cost of Capital*, No. 128, OECD Publishing.
11. **Hamilton, R., Jenkinson, N., & Penalver, A., 2007,** Innovation and integration in financial markets and the implications for financial stability, *The Structure and Resilience of the Financial System*, Reserve Bank of Australia, Sydney, pp. 226-250.
12. **Henry, P. B., 2000,** Stock market liberalization, economic reform, and emerging market equity prices, *The Journal of Finance*, vol. 55, no. 2, pp. 529-564.
13. **Janovec, M., 2020,** *Integration of financial Market supervision*, UNIVERSITAS-GYŐR Nonprofit Ltd.
14. **Jappelli, T., & Pagano, M., 2008,** Financial market integration under EMU, *Working Paper*, European University Institute.
15. **Johansen, S., 1988,** Statistical analysis of cointegration vectors, *Journal of economic dynamics and control*, vol. 12, no. 2-3, pp. 231-254.
16. **Johansen, S., & Nielsen, M., 2012,** Likelihood inference for a fractionally cointegrated vector autoregressive model, *Econometrica*, vol. 80, no. 6, pp. 2667-2732.
17. **Karikari, N. K., 2017,** Implications Of Tax Havens On Government Revenue, *Universe scientific publishing*, vol. 2, no. 2, pp. 1-6.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

18. **Lane, P. R., & Milesi-Ferretti, G. M., 2003,** International financial integration, *IMF staff papers*, vol. 50, pp. 82-113.
19. **Mendoza, E. G., Quadrini, V., & Rios-Rull, J. V., 2009,** Financial integration, financial development, and global imbalances, *Journal of Political economy*, vol. 117, no. 3, pp. 371-416.
20. **Naranjo, A., & Protopapadakis, A., 1997,** Financial market integration tests: an investigation using US equity markets, *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, vol. 7, no. 2, pp. 93-135.
21. **Neaime, S., 2005,** Portfolio diversification and financial integration of MENA stock markets, in *Money and Finance in the Middle East: Missed Opportunities or Future Prospects?*, Emerald Group Publishing Limited, pp. 3-20.
22. **Novak, A., Pravdyvets, O., Chornyi, O., et al., 2022,** Financial and Economic Security in the Field of Financial Markets at the Stage of European Integration, *International Journal of Professional Business Review*, vol. 7, no. 5, pp. 1-20.
23. **Palley, T. I., 2021,** The economics of globalization: Problems and policy responses, in *Neoliberalism and the Road to Inequality and Stagnation*, Edward Elgar Publishing, pp. 202-216.
24. **Pauer, F., 2005,** Financial market integration and financial stability, *Oesterreichische National Bank Monetary Policy & The Economy Q*, no. 2, pp. 144-151.
25. **Prasad, E., Rogoff, K., Wei, S. J., & Kose, M. A., 2003,** Effects of financial globalization on developing countries: some empirical evidence, in *India's and China's recent experience with reform and growth*, Palgrave Macmillan UK, pp. 201-228.
26. **Throop, A. W., 1994,** International financial market integration and linkages of national interest rates, *Economic Review-Federal Reserve Bank of San Francisco*, no. 3.
27. **Zahıd, R. M. A., 2018,** The impact of international financial reporting standards (IFRS) adoption on the integration of capital markets, *PhD Thesis*, Izmir University of Economics.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معالم الحوكمة الأخلاقية: في ضوء حديث «إنما الدنيا لأربعة نفر» وأثرها في الواقع المعاصر

فاطمة محمد ضيف الله العمري*

البريد الإلكتروني: tamooh1415@gmail.com

طالبة دكتوراه في الثقافة الإسلامية–قسم الثقافةالإسلامية – كلية الدعوة– جامعةأم القرى

Features of Ethical Governance: In Light of the Hadith *'The World is for Four Types of People'* and Its Impact on the Contemporary Reality

Ms. Fatimah Mohammed Dhaifallah Al-Amri
Email: tamooh1415@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 9 / 2 / 2026 تاريخ قبول البحث: 16 / 4 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة معالم الحوكمة الأخلاقية في حديث النبي ﷺ: «إنما الدنيا لأربعة نفر»، لما يتضمنه من أسس أصيلة في المنهج النبوي، وبيان كيفية توظيفها في مواجهة التحديات المعاصرة. وانطلقت الدراسة من تساؤلات حول طبيعة هذه المعالم، وكيف جسّدها النبي ﷺ عمليًا في حياته ومجتمعه.

وقد تناول البحث ثلاثة مباحث رئيسة: تناول المبحث الأول مفهوم الحوكمة وأهميتها وخصائصها، فيما خُصص المبحث الثاني لاستخراج المعالم الأخلاقية التي تضمنها الحديث، والمتعلقة بالمال والعلم وأحوال الناس فيما يتعلق بهما من حقوق والتزامات، أما المبحث الثالث فقد ركّز على أثر هذه المعالم في الواقع المعاصر، مع بيان أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيقها وسبل التغلب عليها.

واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي لتتبع دلالات الحديث وانعكاساتها على الفرد والمجتمع، وخلص إلى أن الحوكمة الأخلاقية النبوية تمثل نموذجًا شاملًا لإصلاح الأفراد والمجتمعات إذا أُحسن تطبيقها، مما يستدعي إدماج هذه القيم في المناهج التربوية والبرامج المجتمعية لتعزيز الوعي الأخلاقي والحوكمي في مواجهة التحديات الراهنة.

الكلمات الافتتاحية: الأخلاقية– –معالم –الحديث–الحوكمة– معاصر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This research aims to study the features of ethical governance as outlined in the Prophetic hadith: "*Indeed, the world is for four types of people*." Drawing from authentic foundations within the sound Prophetic methodology, the study examines how to apply these principles to confront contemporary challenges. It is guided by inquiries into the nature of these features and how the Prophet (peace be upon him) practically implemented them in his life and society.

The research is divided into three main sections. The first section explores the concept of governance, its foundations, and its characteristics. The second is dedicated to extracting the ethical features contained within the hadith, with a focus on concepts of wealth, knowledge, and the human condition as they relate to rights and obligations. The third section examines the impact of these features on contemporary reality, while also identifying key obstacles to their application and proposing methods for overcoming them.

This research adapted an analytical and inferential methodology to trace the implications and benefits of the hadith for individuals and society. It concludes that Prophetic ethical governance offers a comprehensive model for reforming individuals and societies when applied correctly. This requires the integration of these values into educational curricula and societal programs to enhance ethical and governance awareness in facing current challenges.

Keywords: Ethical, Features, Hadith, Governance, Contemporary

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن واقعنا المعاصر يشهد قصورًا ملحوظًا في تفعيل القيم الأخلاقية على المستويين الفردي والجماعي، الأمر الذي يستدعي العودة إلى دراسة السنة النبوية بما تضمنته من قيم شاملة للسلوك الإنساني في مختلف أبعاده: الفردية، والاجتماعية، والاقتصادية. وقد جاءت هذه القيم منسجمة مع الفطرة، متوازنة في تناولها للجوانب النفسية والسلوكية والتنظيمية.

وقد اشتمل حديث النبي ﷺ: «إنما الدنيا لأربعة نفر...» على معالم رفيعة للحوكمة الأخلاقية، إذ تضمّن تصنيفًا دقيقًا لأحوال الناس في تعاملهم مع نعمة المال والعلم، وربط بين النية والتقوى، والعلم والعمل، وصلة الرحم، وأداء الحقوق. وهي قيم أساسية تُسهم في بناء نموذج أخلاقي متماسك قادر على إصلاح الفرد والمجتمع.

.مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث، في المحاولة عن الإجابةعن الأسئلة الآتية .

ما معالم الحوكمة الأخلاقية في حديث "إنما الدنيا لأربعة نفر"؟، وكيف جسّدها النبي ﷺ تطبيقًا في حياته، وما سبب فقدانها في واقعنا؟ وما الآثار المترتبة على ذلك؟ وكيف يمكن إصلاحها؟.

ثالثًا: أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

1-تأصيل المفهوم اللغوي والاصطلاحي للحوكمة الأخلاقية.

2- استنباط معالم الحوكمة من حديث "إنما الدنيا لأربعة نفر".

3-إبراز الجانب التطبيقي للحوكمة الأخلاقية في سيرة النبي ﷺ وبيان أثرها في الواقع المعاصر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4- بيان أهم معوقاتها في واقعنا المعاصر وسبل معالجتها.

رابعًا: أهمية البحث.

تعد السنة النبوية أحد المصادر الشرعية التي تناولت القيم الأخلاقية، والتي تحتاج إلى دراسة معمقة لاستنباط معالم الحوكمة الأخلاقية منها وبيان منهج النبي ﷺ في تطبيقها. ومن هنا تتجلى أهمية هذا البحث في الآتي:

1-ننبع أهمية البحث من كونه يتناول أحد الأحاديث النبوية التي تحمل معالم أخلاقية جامعة، جديرة بالدراسة والبحث لما تشتمل عليه من أسس عملية للإصلاح. وتتجلى هذه الأهمية في أمور منها:

2-أن الحديث يجمع بين بعدين أساسيين: التأصيل الأخلاقي والجانب التطبيقي العملي، مما يجعله نموذجًا متكاملًا للحوكمة الأخلاقية.

3-حاجة المجتمعات المعاصرة إلى هذه المعالم من أجل مواجهة الفساد وسوء الإدارة، وتأسيس منظومة قائمة على النزاهة والشفافية والمسؤولية.

خامسًا: منهج البحث:

اعتمدت في البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بتتبّع نص الحديث الشريف وما يتعلق به من معاني، ثم تحليل المعالم المستنبطة منه، وربطها بالنماذج التطبيقية في سيرة النبي ﷺ، واستقراءآثارها في واقعنا المعاصر.

سادسًا: الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة الأخلاقية:

- مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية، عبد العزيز الناهض، ويونس صوالحي. وهو بحث منشور في مجلة المعارف الإسلامية مجلد 2، العدد 2بتاريخ 2018م – وركز بشكل عام على معالم الحوكمة التسعة التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي: دراسة عامة لمبادئء الحوكمة بينما هذه الدراسة تركز على استنباط معالم الحوكمة من حديث " إنما الدنيا لأربعة" ومنهج النبي ﷺ في تطبيقها إذ أنه يجمع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بين التأصيل اللغوي والشرعي، والتحليل النصي العميق للحديث، وربطه بسيرة النبي ﷺ، ثم إسقاط ذلك على واقعنا المعاصر مع بيان الأثر والمعوقات والحلول.

خطة البحث:

يتكون من مقدمة، وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة الأخلاقية، وأهميتها، وخصائصها، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: مفهوم الأخلاق لغة واصلاحا.

المطلب الثالث: أهمية الحوكمة الأخلاقية في المنهج النبوي.

المطلب الرابع: خصائص الحوكمة الأخلاقية في المنهج النبوي.

المبحث الثاني: المبحث الثاني: نص حديث «إنما الدنيا لأربعة نفر» ومعالم الحوكمة الأخلاقية الواردة فيه.

المطلب الأول: نص حديث"إنما الدنيا لأربعة" وبيان دلالته.

المطلب الثاني: معالم الحوكمة الواردة فيه.

أولا: عدم نقصان المال بالصدقة منه.

ثانيا: الصبر على الظلم

ثالثاً: التعفف عن سؤال الناس من غير حاجة

رابعاً: فضل اجتماع العلم والمال مع القيام بحقهما

خامسا: صدق النية مع وجود العلم وفقد المال.

سادسا: سوءالنيية عند فقد المال والعلم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثالث: أثر معالم الحوكمة الأخلاقية في الواقع المعاصر وسبل تطبيقها، ومعوقاتها، ووسائل التغلب عليها، وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: أثر معالم الحوكمة الأخلاقية الواردة في الحديث.

المطلب الثاني: سبل تطبيق الحوكمة في المؤسسات والمجتمعات.

المطلب الثالث: المعوقات التي تحول دون تطبيقها.

المطلب الرابع: وسائل التغلب على تلك المعوقات.

خامسًا: الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة الأخلاقية، وأهميتها، وخصائصها.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة لغة واصطلاحا.

الحوكمة لغة: مأخوذة من مادة (حكم)، قال ابن فارس:" الحاء والكاف والميم أصلٌ واحد، وهو المَنْع من الظُّلْم، يقال: حَكَمْت الدابةَ وأحْكَمتها. ويقال: حكَمت السَّفيهَ وأحكمتُه، إذا أخذتَ على يديه"[1].

وفي لسان العرب:" والحُكْمُ العِلْمُ والفقه والقضاء بالعدل وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُمُ"[2].

يتبين مما سبق تبين أنها تدور حول مفهوم إحكام السيطرة والمنع " ومن ثم فهي تعني: إحكام السيطرة على الأمر مع إتقانه، ومنعه من الوقوع في الفساد أو الظلم "[3].

واصطلاحًا.عرفت الحوكمة بتعريفات متعددة ومن هذه التعريفات:

الهوامش والتعليقات:

[1] ابن فارس أحمد بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة، 913/2.

[2] ابن منظور، محمد بن مكرم لسان العرب، 140142/12، الزبيدي محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، 31، /510-514

[3] عبد العزيز الناهض، وآخر، مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية، مجلة الرسالة - ص5.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عرفها البنك الدولي للمرة الأولى في عام 1989م" بأنها ممارسة السلطات السياسيةلإدارة شؤون الدولة [1].

وفي عام 1992م عرفها مرة أخرى على أنها:"الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية لأجل التنمية"[2] حيث حدد ثلاث جوانب بارزة للحوكمة، أولها شكل النظام السياسي في الدولة، والجانب الثاني: هو العلمية التي تمارس من خلالها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية، وأما الجانب الثالث: فهو قدرة الحكومات على تصميم وصياغة وتنفيذ مهامها السياسية[3].

وأمابرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرفالحوكمة في عام (1979م) على أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات [4]

ومما سبق، يمكن تعريفها: بأنها منظومة متكاملة من المبادئ والإجراءات التي تنظم العلاقة بين القائمين على المؤسسة وأصحاب المصلحة، على أسس من العدل، والمساءلة، والنزاهة، والشفافية.

المطلب الثاني: تعريف الأخلاق: لغة واصطلاحًا.

الأخلاق لغة: قال ابن منظور:" الخُلُقُ بضم اللام وسكونها وهو الدِّين والطبْع والسجية"[5].

واصطلاحًا: عرفها ابن القيم فقال:"الدين كله خُلُق، فمن زاد عليك في الخُلُق فقد زاد عليك في الدين"[6].

وعرفها الجرجاني بأنها:" عبارة عن هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية"[7].

---

[1] World BANK, From crisis to sustainable growth-sub saharan Africa: along-term perspective study (Washington DC: Theworld Bank ,1989).p.60

[2]World Bank, Governance and development in practice (washington, D.C.: TheworldBank,1992),p.l.

[6] World bank, governance-the worldbanks experience devlopment in practice (washington, DC.: the worled bank,1994), p.xiv.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (إدارةالحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، ص 5.

[5] ابن منظور، لسان العرب85/10

[6] ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين 45/4.

[7] الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، ص136.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثالث: أهمية الحوكمة الأخلاقية في المنهج النبوي.

لقد ضرب النبي ﷺ أروع النماذج في الأخلاق حيث قال:«إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[1].

وقد مدحه الله تعالى بقوله:﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4]، مما يدل على أنه اتصف بأجمل الأخلاق وأفضلها ولازم عليها في سائر حياته.

وتُعد هذه الأخلاق الضابط الأساس لتعامل كافة أبناء المجتمع، سواء كانوا أفرادا أو مسؤولين عملا بقول النبي ﷺ: « كلّكم راعٍ، ومسؤول عن رعيته"[2] مما يعززاستشعار المسؤولية في اختيار الأكفاء القادرين على تحمل مهماتهم الموكلة إليهم، وهذا ماطبقه النبي ﷺ في حياته من ممارسته لمبدأ الشورى في غزوة بدر، واختيار عبدالله بن رواحة ليهود خيبر لتقدير ثمرهم، بعد خرصها، حيث كان يخرُص عليهم الثمارَ والزروع، ويُضمِّنُهم شطرَها، ، فأرادوا أن يَرشُوه، فقال عبد الله: تُطعمونى السُّحتَ؟، واللهِ لقد جئتكم من عند أحبِّ الناس إلىَّ، ولأنتُم أبغضُ إلىَّ من عِدَّتِكم مِن القِردةِ والخنازير"[3] ، ووصيته قبل موته ﷺ بإنفاذ جيش أسامة بن زيد حيث قال :"أنفذوا جيش أُسامة"، فجهَّزه أبو بكر[4].

المطلب الرابع: خصائص الحوكمة الأخلاقية في المنهج النبوي.

تتميّز الحوكمة الأخلاقية في المنهج النبوي بعدة خصائص منها:

أولًا: الربانية.

---

(1) أخرجه ابن حنبل، المسند، 381/2حديث رقم، (8939)، البيهقي، السنن الكبرى ، 191/10، كتاب الشهادات، باب بيان مكارم الأخلاق ومعالها حديث رقم(20571)، والقضاعي، مسند الشهاب، 1922/2 ،حديث رقم(1168)، أخرجاه من حديث أبي هريرة، ولفظ أحمد" إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق" ، قال الهيثمي:" رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 573/8،حديث رقم(14188)، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد ،122/1 حديث رقم(273)

(2) أخرجه البخاري: صحيح البخاري 2/ 848، كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس ، باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه حديث رقم(2278) ، ومسلم ، صحيح مسلم 3/ 1459 ، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر حديث رقم(1829).

(3) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، 11/2 .

(4) بريك بن محمد بريك، غزوة مؤتة والسرايا والبعوث النبوية ص(465).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أي أن مصدرها الوحي الإلهي الذي لا يتبدل ولا يتغير، ولقد كان عليه الصلاة والسلام، خير الخلق وأفضلهم فكان ﷺ لا يحكم إلا بوحي الله لأنه مبلغ عن الله، قال تعالى: ﴿ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ [المائدة: 48]،وقال أيضاً:﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء:105].

ثانيًا: الشمول.

تشمل كل سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم على حدّ سواء، حيث كان تعليم النبي ﷺ وتوجيهاته شاملة لكل تصرفات الصحابةرضوان الله عليهم القولية والعملية تضمنت التقوى، والرحمة، والعدل، والصدق، فعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:" اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن"[1]. وقال أيضاً:" مثلي ومثلكم كمثل رجل أوقد نارا فجعل الجنادب والفراش يقعن فيها وهو يذبهن عنها وأنا آخذ بحجزكم عن النار وأنتم تفلتون من يدي "[2].

قال ابن بطال:" هذه أمثال ضربها النبى ﷺ لأمته لينبههم بها على استشعار الحذر، وخوف التورّط فى محارم الله والوقوع فى معاصيه"[3].

ثالثًا: الواقعية.

ويعني ذلك أنها تتعامل مع أخطاء الناس وتعاملاتهم باعتدال، وتُراعي أحوال ضعفهم، إذ أن سلوكياتهم تختلف من فرد لآخر، فلا يصلون إلى حد الكمال بل تقع منهم أخطاء ولذلك قال النبي ﷺ:"كل بني آدم خطاء فخير الخطائين التوابون "[4].

---

[1] أخرجه الترمذي، سنن الترمذي، 355/4، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معاشرة الناس حديث رقم(1987) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

[2] أخرجه مسلم، صحيح مسلم، 1789/4، كتاب الفضائل، باب شفقته صلى الله عليه و سلم على أمته ومبالغته في تحذيرهم حديث رقم(2285).

[3] ابن بطال، شرح صحيح البخاري، 10 /194.

[4] أخرجه أحمد بن حنبل، المسند198/3 ، حديث رقم (13072) ، والترمذي، سنن الترمذي، 4 /659 ، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ، باب (49) حديث رقم(2499)، والدارمي ، سنن الدارمي، 392/2 ، حديث رقم (2727) ، وابن ماجة ، سنن ابن ماجة: 1420/2، كتاب،الزهد، باب ذكر التوبة،حديث رقم(4251)، وعبد بن حميد ، المنتخب من مسند عبد بن حميد ص(271)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قال ابن الأمير الصنعاني:"والحديث دال على أنه لا يخلوا من الخطيئة إنسان لما جبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لمولاه في فعل ما إليه دعاه وترك ما عنه نهاه ولكنه تعالى بلطفه فتح باب التوبة لعباده، وأخبر أن خير الخطائين التوابون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطأ "[1].

ولقد تدرجت الشريعة الإسلاميةفي فرض الأحكام ليسهل القيام بها قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة : 185]، فكان من منهج النبي ﷺ التيسير والتسهيل حيث قال:"فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين"[2].

رابعًا: الاستمرارية.

إن أي عمل يقوم به الإنسان يحتاج إلى متابعة دائمة غير منقطعة النظير، ومن ثم فإن تطبيق الحوكمة في أي مجتمع لا يكتب لها النجاح إلا إذا كانت مستمرة ، ولقد استمر النبي ﷺ تعليم الصحابة رضوان الله عليهم مكارم الأخلاق طوال حياته فتمسكوا بهديه، وطبقوه في حياتهم ، وعلموه لمن جاء بعدهم دون مخالفة لمقاصده، ففي العدل قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه:" أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"[3]،وفي الزهد والشفافية قال عمر رضي الله عنه:" وإياكم والتنعم وزي أهل الشرك ولبوس الحرير فإن رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن لبوس الحرير"[4]، وفي الحياء قال عثمان رضي

،وأبويعلى الموصلي 301/5 حديث رقم (2922)، والحاكم، المستدرك على الصحيحين 4/ 272 حديث رقم(7617) الجميع من طرق عن زياد بن الحباب ثنا علي بن مسعدة الباهلي عن قتادة عن أنس بن مالك. وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة. وقال ابن القطان، (قال فيه : غريب . وهو عندي صحيح). بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، 414/5.

[1] ابن الأمير الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام180/4.

[2] أخرجه البخاري، صحيح البخاري،89/1 ، كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجدحديث رقم(217).

[3]أخرجه عبد الرزاق، المصنف، 336/11حديث رقم (20702).

[4]أخرجه مسلم، صحيح مسلم 3 /1641، كتاب الباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساءحديث رقم(2069).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الله عنه:" لو أن قلوبنا طهرت ما شبعنا من كلام ربنا"[1]. وهذايدل على استمراية الصحابة في ممارستهم لتلك القيم.

المبحث الثاني معالم الحوكمة الواردة في حديث:"إنما الدنيالأربعة".

المطلب الأول: نص الحديث وبيان دلالته:

عن كبشة الأنماري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:"ثلاثة أقسم عليهن وأحدثكم حديثًا فاحفظوه قال: ما نقص مال عبد من صدقة، ولا ظلم عبد مظلمة فصبر عليها إلا زاده الله عزاً، ولا فتح عبد باب مسئلة إلا فتح الله عليه باب فقر، أو كلمة نحوها، وأحدثكم حديثًا فاحفظوه قال: إنما الدنيا لأربعة نفر: عبد رزقه الله مالًا وعلمًا فهو يتقي فيه ربه، ويصل فيه رحمه ويعلم لله فيه حقًا، فهذا بأفضل المنازل، وعبد رزقه الله علما ولم يرزقه مالًا، فهو صادق النية يقول: لو أن لي مالا لعملت بعمل فلان فهو نيته فأجرها سواء ،وعبد رزقه الله مالًا ولم يرزقه عل ما فهو يخبط في ماله بغير علم لا يتقى في ربه، ولا يصل في رحمه، ولا يعلم الله فيه حقًا ،فهذا بأخبث المنازل ،وعبد لم يرزقه الله مالا ولا علما فهو يقول لو أن لي مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو نيته فوزرهما سواء"[2].

دلالة الحديث:

اشتمل الحديث على أمور عظيمة حيث أقسم النبي ﷺ على ثلاثةأمور لتطمئن القلوب وتترسخ في النفوس وهي: عدم نقصان المال بسبب الصدقة منه بل يبارك الله له فيه في الدنيا ما يجبر نقصه الحسي زيادة ويثيبه عليها في الآخرة ، ومنها: أن الصبر على الظلم وهو أمر شاق على النفوس البشرية وكثير من الناس يظن أن السكوت وعدم الرد ذلة ،فجاء التوجيه النبوي ليؤكد على أن الصبر يزيد العبد عزة ورفعة ،ومنها : أن سؤال المال من غير حاجة يعاقب صاحبه بالفقر ، ثم أكد النبي ﷺ بعد ذلك بحفظ الحديث لأهميته والذي حصر أحوال الناس في الدنيا في تعاملهم بالمال والعلم على أربع مراتب: غني عالم يتقي ربه في كل من

---

[1] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق 239/39..

[2] أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، 4 ،231، حديث رقم (18060)، والترمذي ، سنن الترمذي ، 562/4 ، كتاب الزهد عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفرحديث رقم(2325)، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المال والعلم ،فينفق من ماله في وجوه القرب ويعمل بما علمه من العلم لوجه الله تعالى لا لغرض آخر، فيكون بأفضل المنازل وفقيرعالم، لكنه صادق النية فهو بنيته يؤجر على حسبها، وغني جاهل لايعرف من العلوم الشرعية شيئا فهو يخبط في ماله بغيرعلم لم يخرج مافرضه الله عليه من زكاة ونحوها، ولا يصل رحمه ، ولا يطعم جائعا ولايكسيه فهذا بأخبث المنازل، وفقير جاهل لايمتلك مالا ولا علما ،ومع ذلك نيته سيئة يتمنى أن لورزق مالا لعمل بعمل من امتلك المال ولم يؤد حقه فساواه في الوزر[1] .

المطلب الثاني: معالم الحوكمة الأخلاقية الواردة في الحديث.

أولا: عدم نقصان المال بالصدقة منه.

وقد جاء تأكيد ذلك في قوله ﷺ:"ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًا وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله"[2].

فالإنفاق من المال في وجوه الخير لا يُنقِصه بل يزيده نماءً وبركة،وقد كان هذا المعلم ظاهرًا في سلوك النبي ﷺ الذي لم يُمسك شيئًا عنده من المال بل كان يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، كما حصل ذلك في تقسيم غنائم غزوة حنين حيث وقف النبي ﷺ فقال:" أعطوني ردائي لو كان لي عدد هذه العضاه نعمًا لقسمته بينكم ثم لا تجدوني بخيلاً ولا كذوبًا ولا جبانًا " [3]، وكان يحث أصحابه على الإنفاق مهما قل المال، وقدسار الصحابه على ذلك النهج أمثال أبي بكر الصديق، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما .

ثانيا: الصبر على الظلم .

جاء في الحديث:" ولا ظلم عبد مظلمة فصبر عليها إلا زاده الله عزاً". وهذا النص النبوي يدل دلالة واضحةعلى أن الترفع عن مقابلة السيئة بمثلها من أفضل الأمور ، فالصبر عند وقوع الظلم ليس مظهراً من مظاهرالضعف بل خلق رفيع يُمَكِن الإنسان من ضبط نفسه والتحكم في انفعالاته ، إذ أن الرد على من ظلمه قد يقود إلى النزاع و تصاعد حدة الخلاف وربما يؤدي ذلك إلى نشوء مشكلات أكبر وأخطر من أصل الظلم الواقع ،

---

[1] المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير،3 299/3، نقل بتصرف.

[2] أخرجه مسلم، صحيح مسلم، 2001/4، كتاب الزهد، باب استحباب العفو والتواضع، حديث رقم(2588).

[3] أخرجه البخاري، صحيح البخاري، 1038/3، كتاب الجهاد والسير، باب الشجاعة في الحرب والجبن حديث رقم (2666).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد جسّد النبي ﷺ أسمى صور الصبر في مواقفه المختلفة، فكان قدوةعملية في ضبط النفس وتحمل الأذى ، ومن أمثلة ذلك صبره على أذى قريش حينما كذبوه وآذوه فصبر عليهم وقال لهم يوم فتح مكة:"لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين، فخرجوا فبايعوه على الإسلام "[1] ، وكذلك صبره على ما لقي من أذى أهل الطائف يوم خرج لدعوتهم فلم يدعُ عليهم ، بل دعا لهم بالهدايه وهذا يدل على سمو أخلاقه ، فزاد الله في قدره، ورفع له ذكره، وكتب له النصر والعزّة .

ثالثا: التعفف عن سؤال الناس من غير حاجة.

إن الاستغناء والتعفف عما في أيدي الناس يعد صيانة لكرامة الإنسان من الذل واستحقار الناس له، وقد ميّزت النصوص النبوية بين حال السائل المحتاج للمال: فمن سأل عن حاجة مُلجئة، وكان في فقر شديد أو عليه دينٍ لم يستطع قضاءه فإنه يرخص له، كما جاء في الحديث:" عن قبيصة بن مخارق الهلالي قال :تحملت حمالةً فأتيت النبي ﷺ فقال: " أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها "ثم قال :"يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة فسأل حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فحلت له المسألة فسأل حتى يصيب قواما من عيش " أو قال " سدادا من عيش "، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجى من قومه قد أصابت فلانا الفاقة فحلت له المسألة فسأل حتى يصيب قواما من عيش أو سدادا من عيش ثم يمسك وما سواهن من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا"[2].

[1] أخرجه النسائي، سنن النسائي الكبرى، 6/ 382، كتاب، باب قوله تعالى:"وقل جاء الحق وزهق الباطل، حديث رقم(11298) ، والبيهقي، السنن الكبرى 118/9 كتاب السير، باب فتح مكة حرسها الله تعالى حديث رقم(18054) من طرق عن سليمان بن المغيرة ، عن سلام بن مسكين بن ربيعة النمري ،عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح الأنصاري .وإسناده صحيح.

[2] أخرجه مسلم، صحيح مسلم 2/ 721، كتاب الزكاة، باب من تحل له المسألة، حديث رقم(1640).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما من سأل تكثُّرًا أو بغير حاجة، فقد توعّده النبي ﷺ بقوله:" من سأل الناس أموالهم تكثرًا فإنما يسأل جمرًا فليستقل أو ليستكثر "[1]. وقوله ﷺ: "ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم"[2].

وهذا بيان واضح أن من اتخذ المسألة سلوكاً أو مهنة أو تعوّد عليها دون حاجة حقيقية، فإنما يُعرض نفسه لمذلة النفس، واحتقار الناس له.

ولم يقف التوجيه النبوي عند الزجر عن المسألة فحسب، بل حثّ على العمل والاكتساب، ولو في أبسط صوره، فقال ﷺ:" لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه "[3].

وفي حديث آخر قال ﷺ:"اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة عن ظهر غني ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله "[4].

وقد سخر الله الأرض ويسرها وجعل وسائل الكسب فيها متنوعة فقال:﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [الملك: 15].

قال ابن كثير:" أي: فسافروا حيث شئتم من أقطارها، وترددوا في أقاليمها وأرجائها في أنواع المكاسب والتجارات، واعلموا أن سعيكم لا يجدي عليكم شيئًا، إلا أن ييسره الله لكم"[5].

---

[1] المصدرالسابق، 720/2، كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، حديث رقم (1041) .

[2] أخرجه البخاري، صحيح البخاري536/2 كتاب الزكاة، باب من سأل الناس حديث رقم(1405).

[3] المصدر السابق، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة535/2حديث رقم (1402).

[4] نفس المصدر، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى518/2حديث رقم(1361)

[5] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 178/8.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعا: فضل اجتماع العلم والمال مع القيام بحقهما.

إن المال والعلم من أعظم النعم التي امتن الله بها على عباده، وهما وسيلتان لتحقيق عمارة الأرض والقيام بواجب الاستخلاف فالمال قوة مادية يمكن الإنسان من قضاء مصالحه وخدمة مجتمعه، قال ﷺ:"نعم المال الصالح للمرء الصالح"[1]. فهو بماله يتقي ربه فيكسبه من حلال، ولا ينفقه في حرام، ويصل فيه رحمه، ويؤدي حقه من الزكاة المفروضة والصدقات التطوعية بما يسهم في رعاية المحتاجين، وبناء دورالعلم ، ودعم الجمعيات الخيرية في المجتمع.

ويعدالعلم قوة معنوية ، تبني الفكر وتوجه الإنسان إلى الصواب وبها ينهض الفرد والمجتمع على حدسواء ، وقد ذكر الله مكانة صاحب العلم فقال:﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [المجادلة:11] ، ومن ثم فإن على المسلم تأدية ما تعلمه من العمل به وتعليمه للناس ونشره فيما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ،وقد أشار القرآن إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [آل عمران:187] ، وقال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ ﴾ [الأحزاب:39]،وقد قال النبي ﷺ:" خيركم من تعلم القرآن وعلمه"[2].

ومن اجتمع له هذين النعمتين كان أقدر على توجيهما التوجيه الصحيح واستثمارهما في وجوه الخير امتثالا لقوله تعالى : ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [القصص:77] ، فالمسلم مأمور أن يجعل ما آتاه الله من مال أو علم وسيلة لنيل رضوان الله لاللفساد ، فيؤدي حق المال من إخراج الزكاة المفروضة والإنفاق في وجوه الخيروالبر وصلةالرحم ، امتثالاً لقوله تعالى،﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة:43]، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾[المعارج:24-25]، وقوله: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي

---

[1] أخرجه البخاري، الأدب المفرد، 112/1حديث رقم (299)، وأحمدبن حنبل ،المسند197/4حديث رقم(17798) ، وابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان 6/8حديث رقم(3210)،من طرق عن موسى بن علي ، عن أبيه ، عن عمرو بن العاص ،وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد127/1ح(126).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه 1919/4ح(4739).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: 1]. ولقول النبي ﷺ:" ليس الواصل بالمكافئ ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها"[1].

قال ابن الجوزي:" والواصل للرحم لأجل الله تعالى يصلها تقربًا إليه وامتثالًا لأمره وإن قطعت فأما إذا وصلها حين تصله فذاك كقضاء دين ولهذا المعنى قال :"أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح"[2]، وقال تعالى:﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ [محمد: 22]، ولذلك كانت صلة الرحم أداة للمودة والتكافل، قال ﷺ:" الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان: صدقة وصلة"[3]. فكان من الواجب الامتثال لأوامر الله فلا تبرأ ذمة الغني إلا بأداء ما عليه من زكاة ونحوها من الكفارات والنذور والحقوق المترتبة في المال كالديون، ونفقة من تلزم نفقتهم عليه.

وقد طبق النبي ﷺ هذا المبدأ في سيرته العملية، حيث قال:" أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم ، وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله"[4] مؤكدًا أن أداء الزكاة حقٌ واجب على المال.

خامسا: صدق النية مع وجود العلم وفقدان المال.

إن شأن النية الصادقة عظيم، فقد يبلغ بها العبد ما لا يبلغها غيره من العاملين ، وقد وردت نصوص تؤكد على أن من نوى العبادة وصدق فيها وحال بينه وبين الفعل الذي يريدفعله أمر طارئ فإنه ينال ثواب العاملين،

---

[1] أخرجه البخاري، صحيح البخاري2233/5 كتاب الأدب، باب ليس الواصل، حديث رقم(5654) .

[2] ابن الجوزي ، كشف المشكل من حديث الصحيحين ، 1102/1.

والحديث أخرجه البيهقي، سنن البيهقي الكبرى27/7، باب الرجل يقسم صدقته على قرابته،حديث رقم (13002)، والحاكم،المستدرك على الصحيحين 564/1، حديث رقم (1475) ، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه. .

[3] أخرجه الترمذي، سنن الترمذي 46/3، كتاب الزكاة، بابالصدقة على ذي القرابة، حديث رقم(658) من طريق سفيان بن عيينة، عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب عن عمها سلمان بن عامر.وقال : حديث سلمان بن عامر حديث حسن".

[4] أخرجه البخاري، صحيح البخاري17/1 كتاب الإيمان، باب { فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم } حديث رقم(25) ، ومسلم، صحيح مسلم 51/1، في المقدمة ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله حديث رقم(20).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قال تعالى:﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾[النساء:100]، وقال صلى الله عليه وسلم:" من طلب الشهاة صادقا أعطيها ولو لم تصبه"[1].

وقال النبي ﷺ:" إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيمًا صحيحا"[2]، ومن هذا الباب يساوي الفقير الذي لايجد مالا بمن يمتلكه إذ أنه يتملك عزيمة صادقة على الخير لو قُدر له، قال النبي ﷺ في الحديث الذي عدّه العلماء من أصول الدين: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"[3].

فالنية تمثل قاعدة أساسية في قبول الأعمال والإخلاص فيه، قال تعالى:" ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾[البينة:5]، وقال ﷺ:" إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم "[4].

وقد ربى النبي ﷺ أصحابه على الإخلاص في العمل مبينا لهم أن النية هي التي تُزكي العمل، وترفعه إلى مراتب القبول، حتى لو لم يتحقق ظاهريًا.

ومن أمثلة ذلك أنه تخلف بعض الصحابة عن الجهاد في غزوة تبوك منعهم عذر المرض، فجعلوا في منزلة المجاهدين، لنيتهم الصادقة فحصلوا على الأجر كاملا، قال النبي ﷺ فيهم:" إن بالمدينة لرجالا ما سرتم مسيرا ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم حبسهم المرض"[5].

سادسًا: سوء النية عند فقد المال والعلم.

إن سوء النية مع فقد المال والعلم عند بعض الناس تتجلى بوضوح من اعتراضهم على قضاء الله وحكمته بدلا من التسليم والرضا، وهذا يدل على ضعف إيمانهم بربهم حيث يرون نعمة الله على غيرهم فيتمنون زوالها عنهم ، قال الله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[النساء:54]،فبهذا تكون سوء النية مع فقد نعمتي المال والعلم من أعظم ما يبتلى به الإنسان فيجتمع عليه الحرمان من الوسائل

---

(1) أخرجه مسلم، صحيح مسلم 1517/3، كتاب الإمارة، باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى حديث رقم(1908)

(2) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، 1092/3، كتاب الجهاد والسير، باب يكتب للمسافرمثل ما كان يعمل، حديث رقم(2834)،

(3) أخرجهالبخاري، صحيح البخاري3/1، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه و وسلم، حديث رقم (1)، ومسلم، صحيح مسلم1515/2 كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه و سلم (إنما الأعمال بالنية حديث رقم(1907).

(4) أخرجه مسلم، صحيح مسلم 1986/4 كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله 4حديث رقم (2564) .

(5) المصدر السابق1518/3 كتاب الإمارة، باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر، حديث رقم (1911).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التي تعينه على فعل الخير مع فساد القصد. فيكون سببا لهلاكه وخسارته في الدنيا والآخرة ،وهذا لا يليق بالمؤمن الذي عرف ربه والتزم بأوامره واجتنب نواهيه ، إذ يعلم يقيناً أن ما قدره الله له هو الخير ، وأن الحرمان ابتلاء فيسلم ويرضى بما قسم الله له.

وفي واقعنا المعاصر نرى بعضاً من الناس ممن يكون جاهلا وفقيراً ومع ذلك يتمنى أن لو رزق مالا لأفسد في الأرض وعاث فيها فساداً، فهو بنيته السيئة تساوى مع من يملك مالا وصرفه في غير حله فوزرهما سواء"، فدل على أن تمني العبد ما عليه أهل الفساد يُلحق بهم في الإثم ولولم يعمل عملهم ، وقد ذمّ الله هذا المسلك في غير موضع، فقال تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم: 9]، وقد وصف الله تعالى المنافقين بأنهم حرموا العلم النافع الذي يهديهم ،وكذلك المال الذي ينفقونه في سبيل الله ،ومع ذلك امتلأت قلوبهم حسدا وغلا على المؤمنين ، قال تعالى: ﴿ إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ﴾ [آل عمران:120]، وهذا يدل على جهلهم وقلة معرفتهم بالدين وأحكامه ،وهومن أكبر الأضرار التي توقع في الهلاك والخسران العظيم، فمن اكتسب مالًا وجهل التصرف فيه تحول ذلك إلى وسيلة للفساد، والهلاك، فأصبح المال فتنة كما وصفه الله تعالى في قوله: ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [التغابن: 15]، ومن أعظم صور تلك الفتنة الابتلاءات العظيمة التي يُنتج عنها الظلم والإسراف ،والبخل، والأنانية، والتفاخر، والغرور والتكبر على الآخرين، وقد قال الله تعالى في موضع آخر يذم من أوتي مالًا وجاهًا فقال: ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾ [الفجر: 15–16].

قال السعدي:" يخبر تعالى عن طبيعة الإنسان من حيث هو، وأنه جاهل ظالم، لا علم له بالعواقب، يظن الحالة التي تقع فيه تستمر ولا تزول، ويظن أن إكرام الله في الدنيا وإنعامه عليه يدل على كرامته عنده وقربه منه، وأنه إذا﴿قدرعَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ أي: ضيقه، فصار يقدر قوته لا يفضل منه، أن هذا إهانة من الله "[1] .

المبحث الثالث: أثر معالم الحوكمة الأخلاقية في الواقع المعاصر، وسبل تطبيقها، ومعوقاتها، وكيفية التغلب عليها.

[1] السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان 923/1.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأول: أثر معالم الحوكمة الأخلاقية الواردة في الحديث.

أولا: الأثار الناتجة من عدم نقصان المال بالصدقة منه.

يتحقق من ذلك آثار عظيمة منها:

1- اليقين الصادق بوعد الله، فإذا ترسخ ذلك في قلب من أنفق فإنه يسارع إلى البذل والإنفاق امتثالا لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ [سبأ:39].

ولقولهﷺ ": ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعط منفقا خلفا ويقول الآخر اللهم أعط ممسكا تلفا"[1].

2-حصول المغفرة والأجرمن الله عزوجل، قال تعالى: ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[البقرة: 268]،وقال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[البقرة: 274].

3-تطهير للنفس من الشح والبخل، قال ﷺ:"خير الصدقة ما كان عن ظهر غني وابدأ بمن تعول"[2].

وفي واقعناالمعاصر يتأكد أهمية هذا المبدأ في ظل اتساع رقعة الفقر في معظم الدول النامية والتي داهمتها الحروب والفتن، مما يجعل الواجب على أصحاب الأموال المسارعة إلى مد يد العون والتصدق على المحتاجين، إسهامًا في تخفيف المعاناة عنهم، فيبارك الله لهم فيما أنفقوا، قال تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: 261].

ثانيا: الآثار المترتبة عن الصبر على الظلم.

---

[1] أخرجه البخاري، صحيح البخاري522/2 كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى {فأما من أعطى واتقى}، حديث رقم(1374)، ومسلم، صحيح مسلم700/2 كتاب الزكاة ، باب في المنفق والممسك،حديث رقم(1010).

[2] أخرجه البخاري، صحيح البخاري518/2 كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غني، حديث رقم(1360)، ومسلم ، صحيح مسلم717/2 كتاب الزكاة ، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى ،حديث رقم(1034)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ينال الصابر على الظلم أجوراً عظيمة ،منها:

1-حصوله للأجر من الله بغيرحساب، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [الزمر: 10]،ومن ذلك الأجر أنه يزيده عزة ورفعة.

2- محبة الله عزوجل له، قال تعالى ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران: 146]، وقوله سبحانه على لسان يوسف عليه السلام بعد محنته الطويلة: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: 90].

وقد أفاض العلماء في بيان هذا المعنى، فقال ابن القيم رحمه الله: " فمن اعتاد الصبر هابه عدوه، ومن عز عليه الصبر طمع فيه عدوه وأوشك أن ينال منه غرضه"[1].

3- قوة الإرادة وضبط النفس عند الغضب وهذه من أعظم الآثار التي يفتقدها كثير من الناس وقد بين النبي ﷺ معنى القوة الحقيقية فقال:" ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب"[2]

وضبط النفس عند اشتداد الغضب يحقق نتائج عملية في الاستقرار والسمعة والثقة والقبول، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [الشورى: 43].

قال الطبري:" ولمن صبر على إساءة إليه، وغفر للمسئ إليه جرمه إليه، فلم ينتصر منه، وهو على الانتصار منه قادر ابتغاء وجه الله وجزيل ثوابه إن ذلك لمن عزم الأمور"[3].

ونجد أن من الناس من تعرض للظلم في ماله أو وظيفته أو سمعته، فصبر واحتسب، ولم ينجرّ إلى الخصومة والعداوة، فكانت العاقبة له، إمّا بأن رد الله له حقه، أو فتح له من أبواب الخير عوضا عما فاته، أو يهب الله من القبول بين الناس ما لم ينله الظالم.

ثالثاً: الآثار المترتبة عن التعفف عن سؤال الناس من غير حاجة.

---

[1] ابن القيم، عدة الصابرين وذخرة الشاكرين، ص(19).

[2] أخرجه البخاري، صحيح البخاري2267/5، كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، حديث رقم(5763) ، ومسلم ، صحيح مسلم 2014/4، كتاب البر والصلة ، باب : فضل من يملك نفسه عند الغضب،حديث رقم(2609).

[3] الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن551/21.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تتجلى آثار عظيمة تشمل الفرد والمجتمع.

فمن آثارها على الفرد.

1- حفظ كرامته وصيانة وجهه من الذل والانكسار، والاعتماد على الذات، بخلاف من يسأل الناس من غير حاجة للمال فيبتلى بالفقر في سائر حياته .

2- كفاية الله له وتيسير الرزق، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾[الطلاق:3].

3- غنى النفس والرضا بمقدورالله، قال ﷺ:"ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس"[1].

4- الاجتهاد، والجد في العمل، والابتعاد عن التواكل والكسل. وقد حثّ النبي ﷺ على هذا المعنى حين قال: « لأن يغدو أحدكم فيحطب على ظهره فيتصدق به ويستغني به من الناس خير له من أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه ذلك فإن اليد العليا أفضل من اليد السفلى وابدأ بمن تعول»[2].

ومن آثارها على المجتمع:

1- التقليل من ظاهرة التسول والحد من الاعتماد على الآخرين في طلب المال منهم دون الحاجة إليه .

2- تخفيف العبء على الأغنياء حيث إن المتعفف لايطلب إلا عندالضرورة القصوى مما يجعل توزيع الصدقات لمستحقيها وفق الخطط المرسومة لها.

3- نقاء المجتمع من الكذب والتحايل في طلب المال ، وتعزيز قيمة العمل والكسب بين أبناء المجتمع .

4- حصول المتعففين على ما يحتاجونه دون منافسة القادرون على الكسب. وقد وصفهم الله بقوله: ﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾[البقرة:273] فهم لا يُظهرون حاجتهم، ولا يذلون أنفسهم، فاستحقوا أن يُعرفوا بالإيمان لا بالشكوى.

5- تقدير المجتمع للمتعففين والوثوق بهم لأنهم لايسعون لأخذالأموال دون الحاجة إليها.

---

[1] أخرجه البخاري، صحيح البخاري2368/5، كتاب الرقاق ، باب الغنى غنى النفس،حديث رقم(6081) ، ومسلم، صحيح مسلم 726/2،كتاب ، باب ليس الغنى عن كثرة العرض ،حديث رقم(1051).

[2] أخرجه البخاري، صحيح البخاري538/2، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، حديث رقم(1410) ، ومسلم ، صحيح مسلم 720/2، كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس،حديث رقم (1402) من حديث أبي هريرة ، واللفظ لمسلم .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: الآثار المترتبة عن فضل اجتماع العلم والمال مع القيام بحقهما.

يترتب على ذلك آثار منها:

1-حصول الفوائد عظيمة ، فصاحب العلم يبذل علمه في نفع الناس وإصلاح ما يحتاجونه في شؤون حياتهم ، كالتعليم ،ونشر المعرفة، وكذلك يبذل جزءً من ماله في الإنفاق على ذوي رحمه ، والفقراء ،والمساكين ونحوهم، فتقل نسب الفقر والبطالة والانحراف في المجتمعات، مما ينعكس على المجتمع استقرارًا وأمنًا، ويُقلل من أسباب الجريمة.

2-تحقيق وعدالله بالاستخلاف في الأرض، قال تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾[النور :55].

3-تحقيق الإخلاص لله والبعد عن الرياء ، فعندما يدرك المسلم أن الله مطلع عليه فإنه يتحرى الإنفاق في المباحات مجتنبا الحرام مبتغيا بذلك رضا الله عزوجل ، قال تعالى: ﴿وَما تُنْفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾[البقرة :272].

3- تحقيق الوسطية في الإنفاق وعدم التبذير، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان :67] . ومن ثم فإن الإنسان يجتنب التبذير المفرط من جهة، والشحّ القاتل من جهة أخرى، فيوازن في إنفاقه، ويؤدي الحقوق لأصحابها، ويُحسن التصرف في موارد أسرته أو مؤسسته أو مجتمعه.

4- النجاة من عذاب الله يوم القيامة حيث إن الإنسال سيسأل عن ماله في كسبه وإنفاقه، قال النبيﷺ :" لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسئل عن عمره فيم أفناه وعن علمه فيم فعل وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وعن جسمه فيم أبلاه"[1].

[1] أخرجه الترمذي، سنن الترمذي612/4، كتاب صفة القيامة، باب في القيامة، حديث رقم (2417) من حديث أبي هريرة وقال : هذا حديث حسن صحيح

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5- البركة في الرزق والعمر ، قال النبي ﷺ:" من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه"[1].

قال ابن حجر:" هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة وعمارة وقته بما ينفعه في الآخرة وصيانته عن تضييعه في غير ذلك "[2].

6- تعزيز التكافل الاجتماعي بين الأسر حين تُبنى على الصلة لا على المصلحة، ومن ثم فإنها تربي أفرادًا قادرين على احترام الآخرين، والتسامح معهم، والتعاون في المصائب والمحن، وتسهم في تقليل النزاعات والخصومات، وتحد من التفكك الأسري والانحراف.

ومن جهة أخرى، فإن قطيعة الرحم ينتج عنها تفكك للأسر وضياع للأيتام وانتشار العزلة النفسية، وارتفاع نسب الانتحار والجرائم بمختلف أنواعها، مما يجعل صلة الرحم ضرورة اجتماعية وأمنية واقتصادية، وقد شدد النبي على قاطعي الرحم بحصول العقوبة المستعجلة في الدنيا فقال" يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم"[3].

خامساً: الآثار المترتبة عن صدق النية مع وجود العلم وفقد المال.

يترتب على ذلك آثارعظيمة منها:

1- قبول الأعمال ورفع الدرجات عند الله عزوجل لمن صدقت نيته، قال تعالى :﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البَيّنَة : 5].وقال تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة:27].

---

(1) أخرجه البخاري، صحيح البخاري2232/5 كتاب الأدب ، باب من بسط له الرزق بصلة الرحمد،حديث رقم(5640) ، ومسلم ، صحيح مسلم1982/4، كتاب البر والصلة والآداب ، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها،حديث رقم(2557).

(2) ابن حجر، فتح الباري 416/10

(3) أخرجه البخاري، الأدب المفرد، 37/1ح(67)،وأبو داود، سنن أبي داود639/2 كتاب الأدب ، باب في النهي عن البغي ،حديث رقم(4902)، والترمذي ، سنن الترمذي644/4 كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب(57)، حديث رقم(2511) من طرق عن ابن علية ،عن عيينة بن عبد الرحمن ،عن أبيه عن أبي بكرة ، وقال : هذا حديث حسن صحيح"

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- حصول الأجورالكاملة بأعمال سهلة ويسيرة، قال ﷺ :"بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخره فشكر الله له فغفر له"[1].

وقال النبي ﷺ إن بالمدينة لرجالا ما سرتم مسيرا ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم حبسهم المرض"[2].

3- يبارك الله له في عمره أوعمله الصالح، قال النبي ﷺ:" إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة"[3].

4- يكون قدوةً لغيره في حسن الرضاء بما هو عليه من الابتلاء بالفقر، فيصبر على ذلك. فينال أجر صبره ونيته الصادقه

سادساً: الآثار المترتبة عن سوء النية عند فقد المال والعلم .

ينتج عن ذلك آثار سيئة تضر بالفرد والمجتمع على حد سواء ومنها:

1- انتشار الفساد في المجتمع نتيجة ما يضمره سيء النية في قرارة نفسه أن لو امتلك المال والعلم لاستخدمها في المعاصي والمحرمات فيكون خطرا على المجتمع بهذه النية السيئة.

2-حرمان التوفيق والهداية لمن كانت نيته سيئة، فلا يوفق للخير، ولذلك كان بعض الصالحين يراجع نفسه إن حصل منها بعض الأخطاء، قال الفضيل بن عياض :"إني لأعصي الله فأعرف ذلك في خلق حماري وخادمي"[4].

3-يحرم من الأجر والثواب، ويكتب عليه الوزر والآثام بخلاف من كانت نيته صادقة .

---

[1] أخرجه البخاري، صحيح البخاري233/1 كتاب الجماعة والإمامة، باب فضل التهجير إلى الظهر، حديث رقم(624)،ومسلم، صحيح مسلم2020/4 كتاب البر والصلة والآداب ، باب فضل إزالة الأذى عن الطريق،حديث رقم(1914).

[2] أخرجه مسلم ، صحيح مسلم1518/3 كتاب الإمارة، باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر ، حديث رقم(1911).

[3] أخرجه البخاري، صحيح البخاري2380/5 كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو سيئة،،حديث رقم (6126)، ومسلم، صحيح مسلم 118/1، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب، حديث رقم(131).

[4] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق383/48.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد أخبر الله تعالى عن طائفة من الناس عاهدوا الله على أنهم إن رُزقوا من فضله ليتصدقنّ وليكوننّ من الصالحين، لكنهم نكثوا عهدهم، قال تعالى:﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [التوبة: 75-77].

وهذا النص الكريم يبين كيف أن النية الفاسدة، تُؤدي بصاحبها إلى النفاق والعقوبة الإلهية، لأنها في حقيقتها كذبٌ على الله عزوجل.

4- تولدالنية السيئة الحسد، والكره، والسخط، على من أكرمه الله بتمني زوال النعمة عنه.

المطلب الثاني: سبل تطبيق الحوكمة الأخلاقية في واقعنا المعاصر.

من هذه السبل ما يأتي.

أولًا: لابد من ترسيخ مفهوم القيم الخلقية للقائمين على أي عمل سواء كانوا أفراداً، أوجماعات، أوعاملين في مؤسسات الدولة، وهذا يتطلب برامج تعليمية هادفة تبين مفاهيم الإخلاص، والتقوى، ومراقبة الله وأداء الحقوق، والعدالة في نفوس القائمين على كل تحمل المسؤولية.

ثانيًا: وضع أنظمة رقابية تتحمل مسؤوليتها متبعة لقوله ﷺ:"كلّكم راعٍ، وكلّكم مسؤول عن رعيته" [1].

إذ يجب على كل مسؤول أن يُحاسب نفسه قبل أن يُحاسب من فوقه، مما يرسخ مبدأ الرقابة الذاتية الذي يحول دون وقوع التجاوزات. ومن ذلك يتعين على مسؤولي الإدارات والمؤسسات العليا فتح باب الحوار والنقد البنّاء، مما يخلق بيئة عمل محفزة على النزاهة.

ثالثًا، اختيار قيادات صادقة تتحلى بصفات التقوى والعدل والرحمة، اقتداءبفعل النبي ﷺ الذي كان يختار من يوليهم على أساس التقوى والعدل كما فعل مع معاذ بن جبل عندما بعثه لليمن .

[1] أخرجه البخاري، صحيح البخاري2/848 كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه، حديثرقم (2278)، ومسلم ، صحيح مسلم 3/1459 كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر،حديث رقم (1829).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعًا: تفعيل دور المجتمع المدني في مراقبة الأداء وتعزيز قيم الحوكمة، وتمكين وسائل الإعلام الحرة، وتشجيع المبادرات المجتمعية التي تسعى إلى محاربة الفساد ونشر الوعي.

المطلب الثالث: المعوقات التي تحول دون تطبيق منهج الحوكمة في واقعناالمعاصر.

رغم وضوح جلاء منهج الحوكمة في المنهج النبوي، إلا أن تطبيقها في الواقع المعاصر يواجه بعض المعوقات ومنها:

أولاً، معوقات فكرية، وهي ضعف الوعي بالقيم بين أبناء المجتمعات. وعدم تفعيلها في المناهج الدراسية، مما أثر سلبا على تفاقم النزاعات بكل صورها.

ثانيًا،: معوقات إدارية: وتكمن في عدم اختيار المؤهلين للعمل من أصحاب الخبرات مما يؤدي إلى سوء الإدارة، كما أن غياب الرقابة الذاتية من قبل الموظفين والإداريين يفاقم المشكلة

بشكل أكبر [1].

ثالثًا، معوقات سياسية: وتكون بعدم تقبل الأنظمة لفكرة الحوكمة الأخلاقية، لأنها قد تُهدد مصالحها، كما أن الأزمات السياسية، وعدم الاستقرار، وغياب حكم القانون، والتدخلات الخارجية تلعب دورًا في إضعاف بيئة الإصلاح[2].

المطلب الرابع: وسائل التغلب على المعوقات والحلول المقترحة.

ومما سبق ذكره يتبين أن تلك المعوقات تشكّل حاجزًا كبيرًا أمام تطبيق مبادئ الحوكمة الأخلاقية في واقعنا المعاصر إلى واقع عملي، وتستلزم إيجاد استراتيجيات متكاملة وشاملة للتعامل معها، بدءًا من:

1- تفعيل دور الخطاب الديني، للوصول إلى بناء مجتمع مستقر يحترم حقوق الإنسان وتتحق فيه روح العدالة والمساواة.

---

[1] د. كردودي صبرينة، وصاف عتيقة، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات والاقتصاد، العدد(6) ص(231) نقل بتصرف.

[2] المرجع السابق ص(226-227) .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- تفعيل دور الحوكمة الأخلاقية عبر القنوات العلمية المختلفة، وإدراجها في مناهج التعليم، ونشر الوعي بها، وربطها بحاجات الواقع المجتمع.

3- تشجيع العمل التطوعي، وإيجاد كوادر مؤهلة ذات كفاءة مهنية وأخلاقية، وتحديث النظم الإدارية بما يضمن الشفافية، والعدالة، والمساءلة، وتفعيل دور الرقابة الذاتية، وتوفير حوافز معنوية ومادية.

4- تفعيل الحوار الجاد بين النخب السياسية والمجتمع المدني، وفتح المجال لمشاركة المواطنين في صنع القرار، وضمان استقلالية القضاء وحرية الإعلام، بما يُرسخ مبدأ حكم القانون ويُقوي مناخ المساءلة.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

نتج عن هذا البحث الآتي:

1-يعد حديث: «إنما الدنيا لأربعة نفر...» من النصوص النبوية الجامعة التي أبانت أحوال الناس في الدنيا، وبيّنت ارتباط العمل بالنية، والمال والعلم، مما يجعله أساسًا تأصيليًا لمعالم الحوكمة الأخلاقية.

2- تجلت ستة معالم للحوكمة الأخلاقية في الحديث وتمثلت: في بركة المال وعدم نقصانه بالصدقةمنه، والتحلي بالصبر عند الظلم، والتعفف عن سؤال الناس إلا عند الحاجة، وبيان فضل اجتماع المال والعلم مع القيام بحقهما، إضافة إلى صدق النية عند فقد المال وأثرها الصالح، وسوء النية عند فقد العلم والمال وأثرها السيء.

3-تعد الحوكمة الأخلاقية منهجًا عمليًا يسهم في إصلاح الواقع الاجتماعي والإداري والاقتصادي إذا ما توفرت عناصره الأساسية، وعلى رأسها الوعي والقيادة الصالحة.

4-بين البحث أن من التحديات التي تعوق تطبيق الحوكمة الأخلاقية في واقعنا المعاصر معوقات فكرية، وإدارية، وسياسية، ويمكن إيجاد الحل لها بتفعيل دور الرقابة واختيار الأكفاء من المؤهلين، وتفعيل الإرادة السياسية، والاستفادة من التقنيات الحديثة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5-خلص البحث إلى أن تفعيل القيم المستفادة من الحديث النبوي يعزز النزاهة، والشفافية، والمساءلة، ويحدّ من مظاهر الفساد، ويؤسس لمجتمع متوازن يقوم على العدل والرحمة والتكافل

التوصيات العلمية:

1-تضمين مناهج التعليم في جميع مراحله مبادئ، الحوكمة النبوية الدالة على النزاهة، والشفافية، والمساءلة، بما يسهم في إعداد جيل واعٍ متحصن ضد الفساد.

2-إقامة اللقاءات والندوات العلمية التي تعالج القضايا المعاصرة وإبراز دور السنة النبوية في وضع أسس الحوكمة الأخلاقية القابلة للتطبيق في المؤسسات والمجتمعات.

3-تفعيل دو الأنظمة الرقابية في المؤسسات الحوكمية الرقابية بما يعزز الثقة والشفافية.

4-حسن اختيار القيادات على أسس من النزاهة والكفاءة، وتدريبهم في دورات علمية المهارات وربطها بالتجارب النبوية الناجحة في بناء الدولة والمجتمع..

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع:

1-ابن الأميرالصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام، مكتبة مصطفى البابي الحلبي مصر 1379هـ-1960م.

2-ابن الجوزي، عبد الرحمن، كشف المشكل من حديث الصحيحين، دار الوطن-، الرياض، 1418هـ - 1997م.

3-ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض1418هـ-1997م

4-ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط24 ،1994م

5-ابن القيم، عدة الصابرين وذخرة الشاكرين، تحقيق: زكريا علي يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

6-ابن بطال، علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد ،الرياض، ط2، 1423هـ-2003م

7-ابن حبان، محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ، مؤسسة الرسالة ،بيروت، ط4، 1993م.

8- ابن حجرالعسقلاني، أحمد بن علي ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت ، 1379هـ..

9-ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د. ت.

10-ابن عساكر،علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت ، 1995م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

11- ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دمشق: دار الفكر، دمشق،1399هـ-1979م.

12-ابن القطان، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الفكر،بيروت، 1412 هـ .

13- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق، سامي بن محمد سلامة ،دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1999م.

14- ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر، بيروت،د.ت.

15-ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب،: دار صادر،بيروت،د. ت.

16-أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر،د. ت.

17- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى ،مسند أبي يعلى تحقيق: حسين سليم أسد، ط1 دار المأمون للتراث،دمشق،ط1، 1404هـ-1984م.

18-الألباني، محمد بن ناصر الدين، صحيح الأدب المفرد،دار الصدّيق، ط1، 1421هـ.

19-البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا ،دارابن كثير، بيروت ، ط3، 1987م.

20- البخاري، الأدب المفرد، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت،ط3، 1989م.

21-بريك بن محمد بريك، غزوة مؤتة والسرايا والبعوث النبوية الشمالي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1 ،1424هـ-2004م.

22-البيهقي،، أحمد بن الحسين بن علي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق : محمد عبد القادر عطا،مكتبة دار الباز، مكة المكرمة ، 1414 – 1994م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

23–الترمذي، محمد بن عيسى ابن سورة، الجامع الكبير المسمى" سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت. د. ت.

24–الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي،بيروت، ط1، 1405هـ..

25–الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1990م.

26–الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن، سنن الدارمي، تحقيق : فواز أحمد زمرلي , خالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط1، 1407هـ

27– الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق الحسني، تاج العروس من جواهر القاموس، القاهرة: دار الهداية، د. ت.

28–السعدي،، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤشسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ–2000م.

29–الصنعاني ، عبدالرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1 ،1403هـ.

30– الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 ،1420هـ–2000م.

31–عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق : صبحي البدري السامرائي , محمود محمد خليل الصعيدي ، مكتبة السنة ،القاهرة ،ط1 ،1408هـ–1988م.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

32–القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407 هـ–1986 م

33–كردودي صبرينة ، وآخر، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات والاقتصاد العدد7، 2016م.

34–مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت،د. ت.

35– المناوي، عبد الرؤوف ، فيض القدير شرح الجامع الصغير،: المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، 1356هـ.

36–الناهض، عبد العزيز، وآخر، مبادئ ونظريات الحوكمة من منظور الشريعة ، مجلة الرسالة ،ماليزيا ع 2 ، يناير 2018م.

37–النسائي، أحمد بن شعيب ، سنن النسائي الكبرى تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري , سيد كسروي حسن،دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 1411هـ–1999م.

38–النووي، يحي بن شرف المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1392هـ.

39– الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الفكر،بيروت، 1412 هـ .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مراجع أخرى

1–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (إدارة الحكم لخدمة التنمية الرشيدة المستدامة يناير 1997)،ص(5).

[2]-World BANK, From crisis to sustainable growth-sub saharan Africa:along-term perspective study (Washington DC:Theworld Bank ,1989).p.60

[3]- World Bank,Governance and development in practice(washington,D.C.:TheworldBank,1992),p.l.

4-World bank,governance-the worldbanks experience devlopment in practice (washington,DC.: the worled bank,1994),p.xiv

Arabbic Refences

1. Muḥammad ibn Ismāʿīl. *Subul al-Salām: Sharḥ Bulūgh al-Marām* (in Arabic). Cairo: Maktabat Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, 1379 AH/1960.
2. Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān. *Kashf al-Mushkil min Ḥadīth al-Ṣaḥīḥayn* (in Arabic). Riyadh: Dār al-Waṭan, 1418 AH/1997.
3. Ibn al-Qaṭṭān, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Malik. *Bayān al-Wahm wa-al-Iyhām fī Kitāb al-Aḥkām* (in Arabic). Edited by al-Ḥusayn Āyt Saʿīd. Riyadh: Dār Ṭaybah, 1418 AH/1997.
4. Ibn al-Qayyim, Muḥammad ibn Abī Bakr. *Zād al-Maʿād fī Hady Khayr al-ʿIbād* (in Arabic). Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 24th ed., 1994.
5. Ibn al-Qayyim, Muḥammad ibn Abī Bakr. *ʿUddat al-Ṣābirīn wa-Dhukhrah al-Shākirīn* (in Arabic). Edited by Zakariyyā ʿAlī Yūsuf. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, n.d.
6. Ibn Baṭṭāl, ʿAlī ibn Khalaf. *Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (in Arabic). Edited by Abū Tamīm Yāsir ibn Ibrāhīm. Riyadh: Maktabat al-Rushd, 2nd ed., 1423 AH/2003.
7. Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān al-Bustī. *Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān, arranged by Ibn Balbān* (in Arabic). Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 4th ed., 1993.
8. Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. *Fatḥ al-Bārī bi-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (in Arabic). Beirut: Dār al-Maʿrifah, 1379 AH.
9. Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad. *Al-Musnad* (in Arabic). Cairo: Muʾassasat Qurṭubah, n.d.
10. Ibn ʿAsākir, ʿAlī ibn al-Ḥasan ibn Hibat Allāh. *Tārīkh Madīnat Dimashq* (in Arabic). Edited by Muḥibb al-Dīn Abū Saʿīd ʿUmar ibn Gharāmah al-ʿUmarī. Beirut: Dār al-Fikr, 1995.
11. Ibn Fāris, Aḥmad ibn Zakariyyā. *Muʿjam Maqāyīs al-Lughah* (in Arabic). Edited by ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. Damascus: Dār al-Fikr, 1399 AH/1979.
12. Al-Haythamī, ʿAlī ibn Abī Bakr. *Majmaʿ al-Zawāʾid wa-Manbaʿ al-Fawāʾid* (in Arabic). Beirut: Dār al-Fikr, 1412 AH.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13. Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar. *Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm* (in Arabic). Edited by Sāmī ibn Muḥammad Salāmah. Riyadh: Dār Ṭaybah, 2nd ed., 1999.
14. Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī. *Sunan Ibn Mājah* (in Arabic). Edited by Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī. Beirut: Dār al-Fikr, n.d.
15. Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. *Lisān al-ʿArab* (in Arabic). Beirut: Dār Ṣādir, n.d.
16. Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ashʿath al-Sijistānī. *Sunan Abī Dāwūd* (in Arabic). Edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd. Beirut: Dār al-Fikr, n.d.
17. Abū Yaʿlā al-Mawṣilī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn al-Muthannā. *Musnad Abī Yaʿlā* (in Arabic). Edited by Ḥusayn Salīm Asad. Damascus: Dār al-Maʾmūn li-al-Turāth, 1st ed., 1404 AH/1984.
18. Al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn. *Ṣaḥīḥ al-Adab al-Mufrad* (in Arabic). Al-Ṣiddīq Press, 1st ed., 1421 AH.
19. Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. *Al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar* (Ṣaḥīḥ al-Bukhārī) (in Arabic). Edited by Muṣṭafā Dīb al-Bughā. Beirut: Dār Ibn Kathīr, 3rd ed., 1987.
20. Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. *Al-Adab al-Mufrad* (in Arabic). Edited by Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī. Beirut: Dār al-Bashāʾir al-Islāmiyyah, 3rd ed., 1989.
21. Barīk ibn Muḥammad Barīk. *Ghazwat Muʾtah wa-al-Sarāyā wa-al-Buʿūth al-Nabawiyyah al-Shamāliyya* (in Arabic). Medina: ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī, al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah, 1st ed., 1424 AH/2004.
22. Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. *Sunan al-Bayhaqī al-Kubrā* (in Arabic). Edited by Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā. Mecca: Maktabat Dār al-Bāz, 1414 AH/1994.
23. Al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsā. *Al-Jāmiʿ al-Kabīr (Sunan al-Tirmidhī)* (in Arabic). Edited by Aḥmad Muḥammad Shākir. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, n.d.
24. Al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad. *Al-Taʿrīfāt* (in Arabic). Edited by Ibrāhīm al-Abiyārī. Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1st ed., 1405 AH.
25. Al-Ḥākim al-Nīsābūrī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. *Al-Mustadrak ʿalā al-Ṣaḥīḥayn* (in Arabic). Edited by Muṣṭafā ʿAbd al-Qādir ʿAṭā. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1990.
26. Al-Dārimī, ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān. *Sunan al-Dārimī* (in Arabic). Edited by Fawwāz Aḥmad Zumarli and Khālid al-Sabʿ al-ʿIlmī. Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1st ed., 1407 AH.
27. Al-Zabīdī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Razzāq. *Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs* (in Arabic). Cairo: Dār al-Hidāyah, n.d.
28. Al-Saʿdī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Nāṣir. *Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī Tafsīr Kalām al-Mannān* (in Arabic). Edited by ʿAbd al-Raḥmān ibn Maʿlā al-Luwayḥiq. Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1st ed., 1420 AH/2000.
29. Al-Ṣanʿānī, ʿAbd al-Razzāq ibn Hammām. *Muṣannaf ʿAbd al-Razzāq* (in Arabic). Edited by Ḥabīb al-Raḥmān al-Aʿẓamī. Beirut: al-Maktab al-Islāmī, 1st ed., 1403 AH.
30. Al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. *Jāmiʿ al-Bayān fī Taʾwīl al-Qurʾān* (in Arabic). Edited by Aḥmad Muḥammad Shākir. Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1st ed., 1420 AH/2000.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

31. ʿAbd ibn Ḥumayd. *Al-Mukhtār min Musnad ʿAbd ibn Ḥumayd* (in Arabic). Edited by Ṣubḥī al-Badrī al-Sāmarrāʾī and Maḥmūd Muḥammad Khalīl al-Ṣaʿīdī. Cairo: Maktabat al-Sunnah, 1st ed., 1408 AH/1988.
32. Al-Quḍāʿī, Muḥammad ibn Salāmah. *Musnad al-Shihāb* (in Arabic). Edited by Ḥamdī ibn ʿAbd al-Majīd al-Salafī. Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 2nd ed., 1407 AH/1986.
33. Kerdoudi, Sabrina, et al. "Prevention of Financial and Administrative Corruption from the Perspective of Islamic Thought" (in Arabic). *Algerian Journal of Globalization, Policies and Economics*, no. 7, 2016.
34. Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Nīsābūrī. *Ṣaḥīḥ Muslim* (in Arabic). Edited by Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, n.d.
35. Al-Manāwī, ʿAbd al-Raʾūf. *Fayḍ al-Qadīr Sharḥ al-Jāmiʿ al-Ṣaghīr* (in Arabic). Cairo: al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrā, 1356 AH.
36. Al-Nāhiḍ, ʿAbd al-ʿAzīz, et al. "Principles and Theories of Governance from the Perspective of Sharīʿah" (in Arabic). *Al-Risālah Journal*, Malaysia, no. 2, January 2018.
37. Al-Nasāʾī, Aḥmad ibn Shuʿayb. *Sunan al-Nasāʾī al-Kubrā* (in Arabic). Edited by ʿAbd al-Ghaffār Sulaymān al-Bandārī and Sayyid Kasrawī Ḥasan. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1411 AH/1999.
38. Al-Nawawī, Yaḥyā ibn Sharaf. *Al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj* (in Arabic). Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1392 AH.
39. Al-Haythamī, ʿAlī ibn Abī Bakr. *Majmaʿ al-Zawāʾid wa-Manbaʿ al-Fawāʾid* (in Arabic). Beirut: Dār al-Fikr, 1412 AH.

"Other References"

1- United Nations Development Programme (UNDP), *Public Policy Document of the UNDP: Governance for Sustainable Development*, January 1997, p. 5.
2- World Bank, *From Crisis to Sustainable Growth: Sub-Saharan Africa – A Long-Term Perspective Study*, Washington, DC: The World Bank, 1989, p. 60.
3- World Bank, *Governance and Development in Practice*, Washington, DC: The World Bank, 1992, p. 1.
4- World Bank, *Governance – The World Bank's Experience: Development in Practice*, Washington, DC: The World Bank, 1994, p. xiv.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

The Position of the Kingdom of Saudi Arabia Toward Iraqi Governments After 2003

Prepared by
Hussam Ali Omran

Hosam.alhasani1987@gamil.com

Send Article Date: 25 / 2 / 2026 **Date of acceptance of the article: 26 / 4 / 2026**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Introduction

The Saudi-Iraqi relations have been a subject of increasing interest on both bilateral and regional/international levels due to the strategic importance of these two nations. This importance grants them added value and geopolitical strength, characterized by mutual influence on regional and international developments. The Saudi-Iraqi relations have gone through multiple phases, taken various paths, and been affected by local, regional, and international factors. These circumstances necessitated a transition from one phase to another based on the interests of both nations, their foreign policy objectives, and the factors influencing their mutual interaction. Iraq has experienced internal events that led to rapid reactions and counter-reactions in its relations with Saudi Arabia, marked by chaos and clashes amid shifting dynamics.

From this perspective, this study explores Saudi Arabia's stance toward successive Iraqi governments post-2003—a new political phase that witnessed instances of attraction and tension, severed ties, mutual accusations, and most recently, significant rapprochement over the past four years.

First: Saudi Arabia's Position on the U.S. War on Iraq in 2003

Shortly before the war began, Saudi Arabia's official and popular stance crystallized in rejecting the aggression on Iraq, aligning with the broader Arab and Islamic consensus formed before the conflict. Moreover, Saudi Arabia's position resonated with that of the Arab League, which issued a resolution rejecting any harm to Iraq's security and stability. Similarly, the Islamic nations within the Organization of Islamic Cooperation (OIC) expressed their opposition to the idea of aggression.

This stance was officially reflected in the statements of Saudi Crown Prince Abdullah bin Abdulaziz on March 17, 2003, shortly before the war broke out. He declared that the Saudi government opposed the war on Iraq, even though it had no means to prevent its occurrence[1].

On April 4, 2003, Saudi Arabia proposed an initiative announced by its Foreign Minister, Saud Al-Faisal, which called for the resignation of Iraqi President Saddam Hussein to spare the country from war. This initiative was, in fact, the first of its kind introduced by Saudi Arabia. It was later followed by several similar proposals from other countries, advocating for the deployment of Arab forces to Iraq following Saddam's resignation and the conduct of elections under United Nations supervision. However, all these initiatives were categorically rejected by the Iraqi regime at the time[2].

1. Dr. Hisham Suwadi Hashim, "The Position of Saudi Arabia on New Developments in Iraq," Published Research, University of Mosul, College of Education, History Department, *Journal of Education and Science,* Vol. 19, Issue 3, 2012, p. 191.
2. Al-Inteqa Magazine, Beirut, Issue 2410, April 4, 2003.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Saudi Arabia also requested that the United States exhaust all diplomatic avenues before deciding to go to war. Publicly, the stance of Saudi religious scholars and the media, which opposed the aggression, exerted significant public pressure on the government to adopt an anti-war position. Based on these positions, Saudi Arabia ultimately managed to persuade the United States to designate Qatar as the launch point for the invasion of Iraq to avoid provoking Arab and Islamic public opinion.

Simultaneously, Saudi Arabia maintained logistical support for U.S. forces, providing substantial financial assistance during the war to preserve its strategic relationship with the United States. Riyadh feared that the invasion could result in the emergence of a pro-Western Iraqi regime that might reduce Washington's reliance on Saudi Arabia, particularly as the U.S. began discussing the importance of democratizing the region.

In the event that the new Iraqi regime was not aligned with Saudi interests, it would likely gravitate toward the Iranian-Syrian axis, a scenario deemed highly unfavorable for Saudi Arabia, which shares a 700-kilometer border with Iraq. Consequently, Saudi Arabia decided to increase its support for the U.S. to ensure the continuity of their strategic partnership. During the 2003 invasion, the Dhahran Airbase was among the facilities utilized for military operations in Iraq[1].

It can also be argued that Saudi Arabia feared the possibility of Iraq emerging victorious from the war, even though such an outcome seemed unlikely given the firm resolve of the United States. However, if it were to happen, Iraq would return stronger than before, shedding the political, economic, and military constraints that had previously weakened its regional political role. This, naturally, would pose a significant threat to Saudi Arabia.

As a result, Saudi strategic perception aimed for a change in Iraq's political system without direct intervention. This approach reflected Riyadh's interest in ensuring that Iraq would not regain its former strength, which could disrupt the balance of power in the region and undermine Saudi Arabia's security and influence[2].

It also appears that the United States feared a potential rapprochement between Iran and Iraq, particularly as both parties sought to resolve their longstanding disputes from the eight-year war, in addition to their positions opposing the United States and Israel.

Second: Saudi Arabia’s Position on Iraq and Shifts in Political Discourse After 2003

(From Cautious Openness to Delegitimization to Accelerated Openness)

3. Methaq Khairallah Julood, "Saudi-American Military Relations: Dhahran Base as a Model," Published Research, University of Mosul, Center for Regional Studies, May 15, 2007, pp. 65–66.
4. Ghazi Daham, "Regional Conflicts: Reality and Future," Center for Strategic Studies, University of Jordan, Published Research, 2009, p. 52.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Following the occupation of Iraq on April 9, 2003, Saudi Arabia's stance shifted significantly. Riyadh began to worry about Iraq turning into a battleground for regional conflicts, particularly with key regional powers that Saudi Arabia viewed with suspicion, chief among them Iran.

It seems that curbing Iranian influence within Iraq became a growing Saudi priority, which strengthened the hypothesis that Saudi Arabia might have been willing to accept Iraq as a theater for regional power struggles. This reflected Saudi concerns over Iran's expanding foothold in Iraq[1],When Saudi Arabia evaluates Iraq, it identifies several strategic risks, which can be categorized as follows:

1. **The Perception of Iran as a Regional Power:**
   Saudi Arabia views Iran as an influential regional force neighboring Iraq and a competitor to Saudi interests. It is believed that Iran would significantly intervene in shaping Iraq's political landscape. Therefore, Saudi Arabia might prefer Iraq to maintain relative independence with a capable military force that can safeguard its sovereignty and prevent Iranian interference. However, this preference is conditioned on Iraq not posing a threat to Saudi security through possessing such military capabilities, to avoid a recurrence of the "Saddam Hussein model[2].
2. **Islam as the Official Religion:**

   While Islam is the official religion of both Iraq and Saudi Arabia, it was expected to serve as a unifying factor strengthening bilateral relations. However, post-2003, religious issues have been a primary obstacle to fostering such relations. This is largely due to sectarian differences, with Saudi Arabia adhering to Sunni Islam and the majority of Iraq's population being Shia. Additionally, Saudi Arabia's approach to leveraging religious tools for political objectives has further complicated these relations[3].
3. **Fear of the Iraqi Federal Model:**
   Saudi Arabia harbors concerns about Iraq's federal model, which could naturally encourage marginalized and impoverished regions—particularly the Shia-majority Eastern Province—to demand federalism. Within this context, Saudi Arabia remains wary of scenarios involving potential divisions, as previously hinted at by the United States following accusations of Saudi support for terrorism. Consequently, Saudi policy has

5. Asim Mohammed Omran, "The Saudi Political System in the American Perception," Published Research, *Journal of International Studies,* Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 26, 2005, p. 75.
6. Mohammed Mujahid Al-Zayat, "Iran and the Situation in Iraq," *Middle East Papers,* National Center for Middle East Studies, Issue 36, 2007, p. 47.
7. Joseph McMillan, "Saudi Arabia and Iraq...," Previously Mentioned Source, p. 8.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

leaned towards opposing federalist tendencies in Iraq and advocating for a centralized governance structure(1).

Therefore, Saudi Arabia structured its relations with Iraq post-2003 based on this vision, which can be outlined as follows:

Phase One: Saudi Arabia's Cautious Engagement with Iraq (2003–2014)

One of the significant paradoxes faced by the Iraqi political process post-2003 at the regional level was the clear contradiction between the orientations of Saudi Arabia and the United States, despite the existence of a deep strategic alliance between the two nations since the 1990s. This contradiction can be attributed to several key Saudi concerns, most notably, (Possibilities of Iraq's growing role and significance in the American strategic perspective, accompanied by a decline in Saudi Arabia's influence and standing; suspicions regarding the transfer of Iraq's democratic political experience and peaceful power transitions to Gulf political systems in general and Saudi Arabia in particular; concerns about the strengthening of Iranian influence in Iraq due to the dominance of Shiite political forces in the Iraqi political scene post-2003, which might contribute to enhancing Iran's regional role and status).

These factors led Saudi Arabia to structure its relationship with Iraq during this period based on the successive Iraqi governments in power, as follows:

1. Saudi Position on the Iraqi Governing Council:

After the U.S. occupation of Iraq, the United States initially sought to manage Iraq directly. However, due to internal and external circumstances, both regional and international, it decided to establish an Iraqi government to support its efforts. On July 13, 2003, the formation of the Iraqi Governing Council was announced, which would eventually lead to the establishment of a transitional government(2).

The establishment of the Iraqi Governing Council had a notable impact on the regional, particularly Gulf, stance. The Gulf Cooperation Council (GCC) countries welcomed and recognized the council, driven by the understanding that Iraq faced two potential scenarios: Stability and New Relations: Iraq could achieve stability, paving the way for establishing new relationships with Gulf states, Collapse and Internal Chaos: Alternatively, Iraq might descend

8. Haider Ali Hussein, "Iraq and Neighboring Countries: Goals and Interests," Published Research, Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Issue 33, 2011, p. 14.
9. Mohammed Kareem Kazem & Mustafa Farouq Majid, "Iraq and the Arabian Gulf Region: The Race for Status and Regional Role," *Journal of International Studies,* Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 66, 2016, p. 68.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

into internal chaos, potentially becoming a new source of exported terrorism, which would have adverse effects on Gulf states.

In response, these countries adopted a pragmatic approach, choosing to acknowledge the council despite any legal dilemmas, recognizing it as a representative authority in Iraq(1).

Accordingly, Saudi Arabia's position aligned with that of the Gulf states in welcoming and recognizing the Iraqi Governing Council. Saudi Arabia regarded this step as significant in enhancing Iraq's security and stability. Furthermore, it encouraged Iraq to participate in the meetings of the Arab League, as expressed by the former Saudi Foreign Minister Saud Al-Faisal. He stated that this occasion could be an opportunity to restore Saudi-Iraqi relations to their natural state(2).

The Gulf states reiterated their support for this step, and Saudi Arabia also welcomed the formation of the transitional government led by Iyad Allawi. On July 28 of the same year, Allawi visited Saudi Arabia, signaling a clear development in bilateral relations following the political change. Subsequently, the Saudi government announced the resumption of its diplomatic relations with Iraq on July 30, 2004(3).

In 2004, Saudi Arabia initiated a project aimed at uniting Iraqis and encouraging them to adopt a comprehensive national political program based on reconciliation among various factions and rebuilding the state. This initiative involved inviting all Iraqi political forces to meet in Cairo, with the goal of encouraging Arab Sunnis to participate in the political process. Representatives of most Shia political forces attended, along with delegates from the Iraqi Association of Muslim Scholars, headed by its Secretary-General Harith al-Dhari. The discussions focused on two key issues: the participation of Arab Sunnis in the political process, including drafting a constitution and conducting parliamentary elections, and reaching an agreement on defining the U.S. presence in Iraq and ceasing military operations by Sunni armed groups.

However, the initiative quickly failed, marking the onset of sectarian war between Sunnis and Shias in Iraq, which claimed thousands of lives due to armed conflicts. In 2006, Saudi Arabia attempted once more to bring the opposing sides together during the Hajj season in Mecca to calm tensions and prevent further conflict. Despite these efforts, the initiative failed due to a lack of engagement from Shia political forces. Subsequently, Saudi Arabia announced what became known as the "Mecca Declaration," which called for an end to sectarian violence(4).

2. Saudi Position on the Ibrahim al-Jaafari Government:

10. Dr. Hisham Suwadi Hashim, "The Position of Saudi Arabia on New Developments in Iraq," Previously Mentioned Source, p. 193.
11. Al-Zaman London Newspaper, Issue 1708, January 12, 2004.
12. Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Issue 7377, July 31, 2004.
13. Moayad Al-Wondawi, "Iraqi-Saudi Relations: Where to?" Published Research on the Arab News Agency Website, June 13, 2017, *Available at:* http://arab-newz.org/archives/8609.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Saudi Arabia praised the success of the January 2005 elections, considering them a significant step for the Iraqi people toward reclaiming their sovereignty and independence. In an official statement, the Kingdom declared, “We congratulate the government and people of brotherly Iraq on the success of the electoral process,” adding, “We hope that the results of the Iraqi elections will lead to national reconciliation, ensuring the unity and independence of the country”[1].

However, the election results, in which the Shiite-dominated United Iraqi Alliance secured 143 parliamentary seats out of 275 members in the National Assembly, caused concern and posed a threat to Saudi Arabia. The Kingdom feared that Iran would extend its influence in Iraq through this coalition. Saudi Arabia was particularly apprehensive about the potential of this Shiite momentum to impact political leadership decisions and the selection of key officials, which could, in turn, inspire Shiites in Gulf countries, especially in Saudi Arabia, to awaken politically and demand their rights”[2]. This prompted the Saudi Foreign Minister, Saud Al-Faisal, to state, "The deteriorating situation in Iraq continues to pose a serious challenge to the security of the region, calling for an end to all forms of interference in Iraq." This was a clear reference to Iranian influence in Iraq and the threat it represented, according to the Saudi perspective”[3].

These developments later had negative repercussions on the bilateral relations between the two countries. This became evident following the formation of the government on April 28, 2005, headed by Prime Minister Ibrahim Al-Jaafari. Despite his visit to Saudi Arabia on November 29 of the same year to initiate the activation of bilateral relations, the Kingdom refused to receive Iraqi pilgrims and engaged in media escalation against his government until the end of his term in December 2005[4].

3. Saudi Arabia's Stance Toward the Al-Maliki Governments (2006–2014):

After the Iraqi Council of Representatives elections on December 15, 2005, the United Iraqi Alliance, with its predominantly Shia political identity, again emerged victorious, this time securing 128 parliamentary seats out of 275 members. In contrast, the Iraqi Accord Front, representing the Sunni political faction, won 44 parliamentary seats, on which Saudi foreign policy heavily relied to introduce a semblance of balance[5].

14. Jassim Younis Al-Hariri, "Strategic Relations between Iraq and GCC Countries (Past, Present, and Future) 2003–2020," University of Basra, Center for Gulf Studies, 2012, p. 327.
15. Refer to: Independent High Electoral Commission in Iraq, "Names of Winners in the First Elections for the National Assembly and Provincial Councils," 2005.
16. Joseph McMillan, "Saudi Arabia and Iraq...," Previously Mentioned Source, pp. 10–11.
17. Dr. Lama Al-Imarah, "Security Implications for the Arabian Gulf Post-March 2003 Events," *Journal of Political Issues,* Vol. 4, Issue 13, 2008, p. 108.
18. Methaq Khairallah Julood, "The Future of Iraq’s Relations with Gulf Countries in the Political Domain," Published Research, *Journal of Regional Studies,* University of Mosul, Center for Regional Studies, Issue 21, January 2011, pp. 350–351.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Political relations between Saudi Arabia and Iraq began to strain, entering a phase of deterioration and decline. Shia political factions in Iraq directed explicit accusations at Saudi Arabia, alleging its support for terrorist groups in Iraq, such as al-Qaeda, Tawhid wa al-Jihad, and others. Despite this tension, several prominent political figures and leaders, both governmental and partisan, maintained positive relations with Saudi Arabia. Among these figures were Iyad Allawi, Muqtada al-Sadr, Sayyid Ammar al-Hakim, and the Secretary-General of the Association of Muslim Scholars, Harith al-Dhari, alongside many other leaders.

However, the indicators of worsening relations between the two countries significantly escalated. Saudi Arabia accused Iraq's Shia and Kurdish political factions of marginalizing the Sunni community from political participation, particularly during the first elections for the National Assembly in 2005 and the subsequent drafting and ratification of the Iraqi constitution in the same year. This development gave rise to a Saudi political perception opposing the new Iraqi constitution, which at the time posed a challenge for Saudi Arabia in terms of recognizing the legitimacy of Iraq's political system[1].

Saudi Arabia's hostile stance toward the Iraqi regime intensified following the ascension of Nouri al-Maliki, leader of the Shiite Islamic Dawa Party, to the Iraqi premiership. Developments in Iraq did not align with Saudi interests, as al-Maliki pursued policies that diverged from both Saudi and U.S. preferences. From Saudi Arabia’s perspective, this represented an American leniency in applying pressure on Iraq.

Consequently, Saudi Arabia adopted a strategy of direct pressure, aiming to delegitimize Iraq's entire political process on both regional and international platforms. Through various slogans and pretexts, the kingdom sought to support Sunni political factions in their quest for greater political representation and access to power Among the prominent justifications put forth by Saudi Arabia during this period were Claims of political marginalization of Sunni Arabs in favor of Shia and Kurdish factions, The Iraqi government’s failure to foster national reconciliation among the country's diverse components[2].

With the improved security situation in Iraq and the initiation of dialogue with the United States toward signing a strategic agreement, Saudi Arabia found itself faced with two potential courses of action Reopening diplomatic relations with Iraq and discreetly working to replace the current government with one that would be more aligned and responsive to Saudi interests, Officially declaring its refusal to reestablish diplomatic ties with Iraq, which, however, was not the preferred option for the Saudi administration As a result, Saudi Arabia opted to allow Iraq to reopen its diplomatic mission in Riyadh, appointing Ghanem Al-Gamili as the head of the Iraqi mission on April 25, 2009. It is notable that this step was taken only after American

19. Refer to: Final Report on the December 15, 2005, Iraqi Parliamentary Elections, International Electoral Mission in Iraq, Annex No. 4: Summary of Seats and Votes, 2005, p. 28.
20. Anwar Adel Mahdi, "Iraqi-Saudi Relations: Legacy of the Past and Future Prospects," Previously Mentioned Source, p. 203.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

pressure, highlighting the U.S. influence on Saudi decisions during this period[1], On the other hand, Saudi Arabia appointed its ambassador to the Hashemite Kingdom of Jordan, Fahd Al-Zaid, as a non-resident ambassador to Iraq in 2012. This occurred three years after Iraq reestablished diplomatic relations with Saudi Arabia[2]. It is worth noting that Saudi Arabia's alignment with U.S. policy is neither unusual nor new. Amid the Iraqi-Saudi crisis in 2007, Saudi Arabia, prompted by the United States, forgave 80% of Iraq's debts incurred during the Gulf War with Iran, which amounted to an estimated 15 billion U.S. dollars[3].

Based on all the above, Saudi Arabia feared a series of challenges, risks, and repercussions arising from the post-2003 political situation in Iraq that could threaten its national security, as outlined below:

a. The Return of a Strong Iraq Saudi Arabia might desire a moderately strong Iraq with a capable military that can deter external interventions and protect its sovereignty. However, it would not accept Iraq becoming as powerful as it was in the past. The legacy of Iraq's pre-2003 regime, with its military and political adventures in the region, remains deeply ingrained in Saudi perceptions[4],Saudi Arabia has often likened Iraq to a "Russia in the Middle East"—a nation with significant military power, a robust technocratic system, and a strong industrial base, enabling it to play influential roles on the international stage.
b. Tribal Empowerment: Saudi Arabia views the tribal councils it supported and funded in western Iraq, such as the model of Sheikh Abdul Sattar Abu Risha's efforts to combat the terrorist group Al-Qaeda, as a double-edged sword. On one hand, these councils contribute to extending security and political disputes into Saudi Arabia through their presence in Iraq. On the other hand, the growing role of these tribes and their involvement in Iraq’s political, security, and social landscape could encourage Saudi tribes to pursue similar actions, thereby posing a potential threat to Saudi Arabia's internal security[5], The fears of the Saudi royal family intensify, particularly regarding Arab tribes with shared affiliations with their Iraqi counterparts. These tribes could potentially merge and exert pressure on the Kingdom, compelling it to make concessions that would weaken its authority. As a countermeasure, Saudi Arabia actively encouraged the integration of these tribal councils into Iraqi security forces to isolate them from tribal influence and limit their autonomy[6].

21. Mona Hussein Obeid, "Iraqi-Saudi Relations Post-2003," Published Research, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, *Journal of the College of Education for Women,* Vol. 29, Issue 1, 2018, p. 7.
22. Mona Hussein Obeid, "Iraqi-Saudi Relations Post-2003," Previously Mentioned Source, p. 9.
23. Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Issue 12139, February 22, 2012.
24. Hussein Hafidh Wahib, "Iraqi-Saudi Relations," *Journal of Political Studies,* Bayt Al-Hikma, Baghdad, Issue 13, 2008, p. 65.
25. Haider Ali Hussein, "Iraq and Neighboring Countries," Previously Mentioned Source, p. 17.
26. Same Source, p. 18.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

c. Saudi Arabia fears the resurgence of terrorism in Iraq, which could once again pose a threat to its national security, as it did during the years 2003 to 2007[1], However, some hardliners within the Kingdom believe that the resurgence of terrorism in Iraq could provide Saudi Arabia with an opportunity to send more fighters, thereby deflecting the threat away from its borders and redirecting it toward Iraq. Ultimately, this could serve the interests of the ruling family.

The Second Phase: Saudi Arabia's Accelerated Engagement with Iraq (2014–2022)

Following the formation of the Iraqi government under the leadership of Haider al-Abadi, Saudi Arabia adopted a different approach toward Iraq. The Kingdom decided to restore diplomatic relations and engage seriously with Iraq, particularly in combating terrorism and fighting ISIS. This shift aligned with Iraq's new strategy of opening up to its Arab neighbors in general and the Gulf states in particular, Saudi Arabia took the initiative to resume relations by reopening its embassy and appointing Thamer al-Sabhan as its ambassador to Baghdad on December 30, 2015, after a diplomatic break that lasted two decades[2], This marked the beginning of a new phase, followed by a visit from Saudi Foreign Minister Adel Al-Jubeir in February 2017. This visit paved the way for a series of significant exchanges between officials from both countries.

The trajectory of the relationship took a downturn during the tenure of Ambassador Thamer Al-Sabhan due to his controversial statements and sharp criticism of the Popular Mobilization Forces (PMF) [3]. This prompted the Iraqi government to formally request the replacement of the ambassador, a request that was granted on October 16, 2016. Ambassador Abdulaziz Al-Shammari was appointed as his successor, continuing the mission of strengthening bilateral relations between the two countries. This development culminated in the establishment of a Joint Coordination Council aimed at elevating the relationship to a strategic level and opening new avenues of cooperation across various sectors, including economic, political, security, and intelligence domains[4].

The year 2017 can be regarded as a turning point in Saudi Arabia's political approach toward Iraq, marking a shift from cautious engagement, skepticism, and attempts to delegitimize Iraq’s political system to a new phase of consistent and positive relations between both parties. This transformation was facilitated by the presence of Haider al-Abadi as Prime Minister and the

27. Haider Ali Hussein, "Iraq and Neighboring Countries," Previously Mentioned Source, p. 19.
28. Reopening of the Saudi Embassy in Baghdad, News Report, Al-Arabiya, June 1, 2016, *Available at:* https://www.youtube.com/watch?v=QjIuPeCFbxM
29. Statements by Iraqi Foreign Minister Ibrahim Al-Jaafari and Saudi Foreign Minister Adel Al-Jubeir in Baghdad, February 25, 2017, *Available at:* https://www.youtube.com/watch?v=bjZuHUmp4uI.
30. Saudi Ambassador Attacks Popular Mobilization Forces and Accuses Iran of Interfering in Iraqi Affairs, News Statement, Shafaqna News Agency, January 24, 2016, *Available at:* https://iraq.shafaqna.com/AR/23671.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

significant military victories Iraq achieved against the terrorist organization ISIS. These developments created a foundation for common interests and eased the previous tensions. This progressive openness was evident in a series of visits and agreements between the two nations, highlighting their growing cooperation(1).

One of the most significant visits during this period was the visit of Saudi Foreign Minister Adel Al-Jubeir to Baghdad. The visit aimed to discuss several key strategic issues, most notably the fight against terrorism and enhancing cooperation between the two countries to eliminate terrorist organizations(2).

Following the visit of the Saudi Foreign Minister to Iraq, Iraqi Prime Minister Haider Al-Abadi met with the Saudi King in March 2017 during the Arab League Summit in Jordan. Subsequently, Saudi Energy Minister Khalid Al-Falih visited Iraq in May 2017 to discuss oil-related matters and Iraq's relationship with OPEC. On June 12, Al-Abadi received an official invitation to visit Saudi Arabia and participate in the Arab Islamic American Summit.

This visit occurred at a highly sensitive time for Iraq, both domestically and internationally. Iraqi forces were on the brink of defeating ISIS, and attention was focused on how the government would manage a post-ISIS Iraq. The country was also preparing for general elections scheduled for April 2018, while tensions with the Kurdistan Region over potential independence were escalating.

Iraq's relations with its Arab neighbors were under constant scrutiny, with criticisms about its perceived alignment with Iran and its distance from its Arab identity. Furthermore, some parties were encouraging Iraq to deepen its involvement in the Syrian conflict, potentially placing it in confrontation with multiple regional and international actors.

Economically, Iraq was struggling due to low oil prices and faced urgent needs for funds to rebuild the country after the devastation caused by the war against ISIS. Saudi Arabia saw an opportunity to improve its relationship with Iraq for various reasons. The Kingdom could offer Iraq financial loans and open new avenues for trade with more favorable terms than those Iraq currently enjoyed.

This visit marked a pivotal moment, culminating in the establishment of the Iraqi-Saudi Joint Coordination Council. This council was designed to elevate bilateral relations to a strategic level and strengthen cooperation across various sectors(3).

31. Iraq Officially Requests Saudi Arabia to Replace Its Ambassador for "Exceeding Diplomatic Duties," News Report, BBC Arabic, August 28, 2016.
32. Mona Lisa Freiha, "Saudi Arabia Extends a Hand to Iraq Post-ISIS with U.S. Encouragement," *Al-Nahar Newspaper,* February 27, 2017.
33. Moayad Al-Wondawi, "Iraqi-Saudi Relations: Where to?" Previously Mentioned Source.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

In a strategic shift, Saudi Arabia moved from a policy of alienating Iraq's Shia population to a more indirect engagement approach. This shift was part of a long-term reassessment of its policies over 14 years, culminating in the realization that a significant portion of Iraqi Shia were willing to prioritize their national identity over their sectarian affiliation.

Building on this understanding, Saudi Arabia initiated efforts to penetrate Iraqi society through the Shia community and their southern provinces. In August 2017, the Kingdom took a symbolic step by partially reopening the Arar border crossing with the Shia-majority Najaf province to facilitate trade. This move was accompanied by plans to reduce customs tariffs on Saudi goods, paving the way for a broader economic engagement. The border crossing was officially inaugurated on November 19, 2020, marking a milestone in Saudi-Iraqi relations[(1)]. Later, in October, direct flights between Baghdad and Riyadh resumed at a remarkable rate of 140 flights per month after a long historical hiatus. Saudi efforts were particularly focused on Basra, Iraq's wealthiest province and home to a Shia-majority population. This was highlighted by the Kingdom's announcement of plans to open a consulate in the province, coinciding with an unprecedented influx of Saudi-owned companies seeking investment opportunities.

Leading the charge was the Saudi petrochemical giant SABIC, which expressed its intention to revive Basra's dilapidated petrochemical plant. This initiative aimed to reduce the market dominance of Iranian products in the region. Additionally, Saudi Arabia expressed interest in investing in the fertile agricultural lands along the shared border, capitalizing on the availability of groundwater in the area.

On the other hand, Iraqi officials hoped to leverage these developments to persuade Saudi Arabia to reopen the pipeline that had been closed since 1990, enabling the transport of Iraqi oil via the Red Sea. This initiative symbolized a mutual interest in advancing strategic economic ties between the two nations[(2)].

Following the Iraqi parliamentary elections held on May 12, 2018, the results revealed significant political shifts. The Al-Nasr Alliance, led by Saudi Arabia's primary Shia ally, Haider al-Abadi, secured third place among Shia groups, winning 42 parliamentary seats. This positioned it behind the Sairoon Alliance, led by Muqtada al-Sadr, which claimed 54 seats, and the Al-Fateh Alliance, led by Hadi al-Amiri, representing the Popular Mobilization Forces (PMF) with strong ties to Iran, which secured 48 seats.

In fourth place came the State of Law Coalition, led by Nouri al-Maliki, a traditional adversary of Saudi Arabia, with 25 seats. Following this was the National Wisdom Movement (Tayar Al-

34. Development of Saudi-Iraqi Relations: Motives and Challenges, Strategic Vision Center for Studies, Kingdom of Saudi Arabia, *Available at:* https://fikercenter.com/position-papers.

35. Inauguration of Arar Border Crossing Between Saudi Arabia and Iraq, Russia Today, November 19, 2020, *Available at:* https://www.youtube.com/watch?v=kuYRevTc8rs.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Hikma), led by Ammar al-Hakim, known for his moderate political stance and his openness to Arab countries, with 19 parliamentary seats(1). The political blocs began initiating steps to form alliances aimed at creating the largest parliamentary coalition responsible for forming the government(2).

The consultations resulted in the formation of the government led by Adel Abdul Mahdi, marking the beginning of a new phase in Iraq-Saudi relations. This phase was characterized by cautious openness and apprehension on the part of Saudi Arabia toward the incoming Iraqi leadership, which had a historical record of serious understandings with Iran. Initially, the Kingdom welcomed Iraq's newly formed leadership, as the Saudi leadership congratulated the elected Iraqi President, the designated Prime Minister, and the Speaker of the Parliament on gaining the confidence of the Iraqi people(3).

The Saudi political perspective anticipated the amplification and strengthening of the shared Iraqi-Saudi political orientations achieved during the tenure of Haider al-Abadi. It hoped to see the continuation of a framework for strategic bilateral relations between the two neighboring countries. This new Iraqi leadership structure was expected to consider Iraq's internal political balances and avoid leaning towards Iranian orientations(4).

Subsequently, the Kingdom received a high-level Iraqi governmental delegation aimed at enhancing mutual cooperation and bilateral relations. The delegation was accorded a grand reception by Saudi officials at the highest levels. During this visit, several meetings and discussions were held, culminating in the signing of 13 new agreements covering economic and security sectors, as part of a plan for mutual openness and collaboration(5).

On September 25, 2019, the Iraqi Prime Minister paid a brief visit to the Kingdom of Saudi Arabia, lasting only a few hours. During the visit, he met with King Salman bin Abdulaziz and Crown Prince Mohammed bin Salman in the city of Jeddah. Ostensibly, the visit focused on discussing bilateral relations, regional developments, and efforts to ease tensions, emphasizing Iraq's firm commitment to playing a positive role in mitigating the risks of conflicts and disputes, and fostering strong relations with all neighboring, friendly, and fraternal countries(6).

---

36. Mohammed Al-Saeed, "Can Saudi Arabia Sway Iraq's Shiites in the Power Game?" Political Report Published on Al-Jazeera, *Available at:* https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/6/12/.
37. Independent High Electoral Commission, "Results of the Fourth Term Iraqi Parliamentary Elections," July 2018, *Available at:* http://www.ihec.iq/HOME/IconFiles/pageC3.aspx.
38. Joseph McMillan, "Saudi Arabia and Iraq...," Previously Mentioned Source, pp. 10–11.
39. Hussam Al-Hasani, "Reform and Reconstruction Alliance: Origins and Formation," Unpublished Research for the General Secretariat of the Reform and Reconstruction Alliance, Baghdad, January 24, 2019, p. 2.
40. Custodian of the Two Holy Mosques and His Crown Prince Congratulate Iraq's New Leadership, *Al-Sharq Al-Awsat Newspaper,* Saudi Arabia, Issue 14555, October 4, 2018.
41. Abdul Rahman Al-Rashed, "Welcome to Iraq's New Leaderships," *Al-Sharq Al-Awsat Newspaper,* Saudi Arabia, Issue 14555, October 4, 2018.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

However, the deeper objective of this visit was to distance Iraq from the ongoing tensions and to condemn and denounce the terrorist attack that targeted Saudi Arabia's Aramco oil facility on September 14, 2019. Additionally, the visit included the delivery of an Iranian message to the Saudi leadership, advocating for a return to political dialogue between Saudi Arabia and Iran. The message reportedly urged Saudi Arabia to exercise caution and avoid hasty retaliation for the Aramco incident, as Iran had denied any involvement in the attack, according to the content of the message(1).

Although the Iraqi government subsequently engaged in regional political efforts with Egypt and Jordan to express solidarity with Saudi Arabia during the United Nations General Assembly meetings in New York and to condemn the unjust aggression that impacted Saudi Arabia's oil production capacity, the suspicions of Iraq's involvement in the incident were not entirely dispelled within Saudi circles. These lingering doubts led Saudi Arabia to adopt a cautious and wary stance, reevaluating its bilateral relations with Iraq and contemplating the possibility of Iraq's alignment with Iran in its political orientations(2).

Saudi apprehensions grew increasingly over Iran's influence within the Adil Abdul-Mahdi government, particularly due to the internal political dynamics in Iraq during the government formation process. These concerns were fueled by the expansion of Iranian influence, which extended to the prime minister's office through the assertive role played by the Al-Binaa Alliance, led by Hadi Al-Amiri, a figure widely regarded by Saudi Arabia as Iran's proxy in Iraq, exerting significant influence over the Iraqi government(3). The relations between Saudi Arabia and Iraq gradually regressed into a phase of apprehension and decline until the resignation of Adil Abdul-Mahdi. This was followed by the appointment of Mustafa Al-Kadhimi, the head of Iraq's intelligence service, on April 9, 2020, to form a new government. Al-Kadhimi is known to have strong ties with Saudi Crown Prince Mohammed bin Salman, marking a potential shift towards improved bilateral relations(4).

Saudi Arabia's position on the October 2019 protests in Iraq and the subsequent resignation of the Iraqi government was clearly influenced by the strategic shift in Saudi attitudes towards Iran following the Aramco oil facility attack. This incident had a profound impact on Saudi-Iranian relations, indirectly affecting Iraq's internal dynamics.

42. Signing of 13 Agreements Between Saudi Arabia and Iraq, News Report, Al-Arabiya.net, April 16, 2019, *Available at:*
http://ara.tv/nmpfn.
43. Prime Minister Dr. Adel Abdul Mahdi Arrives in Saudi Arabia, Iraqi Embassy in Riyadh, September 25, 2019, *Available at:*
https://www.mofa.gov.iq/riyadh/?p=1307.
44. Exclusive Interview with Former Iraqi Prime Minister Adel Abdul Mahdi, Baghdad, November 30, 2020.
45. Hamza Mustafa, "Iraqi-Egyptian-Jordanian Solidarity with Saudi Arabia in a Summit That Included Saleh, Sisi, and King Abdullah in New York," *Al-Sharq Al-Awsat Newspaper,* Saudi Arabia, Issue 14910, September 24, 2019.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Saudi Arabia perceived that Iraq was rapidly aligning with the Iranian axis, leading to a disruption in strategic balance due to Iraq's government policies favoring Iran, both in the volume and nature of agreements between the two countries.

In response to the Aramco attack, Saudi Arabia acted swiftly—within approximately two weeks—to counterbalance the perceived alignment. Alongside the UAE, Saudi Arabia reportedly played provocative roles against the Iraqi government during the October 2019 protests. These roles included Extensive media support through Gulf-based outlets to amplify the protests. Political endorsements aimed at legitimizing the demonstrations and highlighting their demands. Allegations of financial and intelligence involvement, including claims of supporting attempts to destabilize or overthrow the Iraqi political system. This period marked a significant escalation in the tensions between Iraq's government and its Gulf neighbors, fueled by broader regional rivalries(1).

With the formation of Mustafa Al-Kadhimi's government, Saudi Arabia's stance became increasingly clear in its support and endorsement of the new administration. This backing was rooted in the strong relationship between Saudi Crown Prince Mohammed bin Salman and Iraqi Prime Minister Mustafa Al-Kadhimi, which had been established since 2015 when Al-Kadhimi oversaw political relations and economic agreements that eventually led to the establishment of the Saudi-Iraqi Coordination Council.

The early Saudi welcome of Al-Kadhimi's government was neither surprising nor unexpected. Both King Salman and Crown Prince Mohammed bin Salman sent congratulatory messages to the new prime minister. However, Saudi Arabia's support did not stop at formal gestures. On May 7, 2020, the Crown Prince made a direct phone call to Al-Kadhimi, expressing Saudi Arabia's support for Iraq's growth and security and emphasizing the kingdom's commitment to strengthening bilateral relations.

This was followed by an official announcement from the Iraqi Prime Minister's office, confirming that Al-Kadhimi had received an invitation to visit Saudi Arabia, highlighting the intent to deepen ties between the two countries(2).

The Kingdom of Saudi Arabia hoped that Mustafa Al-Kadhimi would be capable of restoring the lost balance and bringing Iraq back to its Arab fold, curbing the influence of Iran-aligned factions, and reestablishing the state's authority while enforcing the rule of law(3).

46. Fadel Al-Nashmi, "Debate in Iraq Over the Implications of Al-Sadr Appearing with Khamenei and Soleimani," *Al-Sharq Al-Awsat Newspaper,* Issue 14898, September 12, 2019.
47. Mustafa Al-Kadhimi: Iraqi President Assigns Intelligence Chief to Form New Government, News Report, BBC Arabic, April 9, 2020.
48. Nour Ayoub, "Complete Security Narrative of Iraq's Protests: Retaliatory Plan Sponsored by Washington and Abu Dhabi, Funded by Riyadh!" Political Report, *Al-Akhbar Newspaper,* Lebanon, October 26, 2019.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

In conclusion, it appears that the Iranian and Saudi stances towards Iraqi governments have remained divergent and polarized. If Iran's position was positive, Saudi Arabia's position would be negative, firmly opposing alignment with Tehran. This divergence likely stems from each side's fear of the other expanding its influence within Iraq since 2003.

After the 2021 elections, which saw significant disagreements between factions supporting Mustafa Al-Kadhimi's continuation and the Coordination Framework forces opposing it, the Coordination Framework's candidate Mohammed Shia Al-Sudani was ultimately selected as Prime Minister.

The Gulf Cooperation Council (GCC) countries actively engaged with developments in Iraq, particularly after Al-Sudani's government gained parliamentary approval. Both the GCC and Saudi Arabia congratulated Iraq on the formation of the new government. Following this broad Gulf reception, Iraq issued a statement affirming its commitment to regional dialogue with all neighboring countries to ensure security and stability in the region.

In an interview with Asharq Al-Awsat, Al-Sudani emphasized, "Iraq and Saudi Arabia can establish a regional axis that serves as a cornerstone in the region and globally. I had discussions with His Royal Highness Prince Mohammed bin Salman and found him receptive, forward-thinking, and genuinely committed to achieving this goal. We have laid out an agenda for reciprocal visits during my participation in the Arab-Chinese Summit."

It can be concluded that predictions suggesting a potential deterioration in relations between Iraq and Saudi Arabia under Al-Sudani's government were inaccurate. These predictions were largely based on Saudi Arabia's stance towards the Coordination Framework forces and failed to distinguish between the Kingdom's position on Iraqi political factions and its post-2017 approach of engaging directly with Iraqi governments rather than political parties. This shift is supported by the significant economic and diplomatic collaboration between Iraq and Saudi Arabia under the current government.

Conclusion:

In conclusion, Iraqi-Saudi relations have been and continue to be influenced by various regional and international dynamics, leading to fluctuations between periods of stability and instability. Notably, Iraq, post-2003, struggled to achieve integration with Gulf states, a situation largely impacted by Saudi Arabia's stance on Iraq's political process. However, the approaches adopted by the governments of Haider Al-Abadi, Adel Abdul Mahdi, and Mustafa Al-Kadhimi significantly reshaped Iraq's relationships with both Saudi Arabia and the Gulf Cooperation Council (GCC).

Based on these developments, Iraq has the potential to enhance and strengthen its ties with the Gulf region by leveraging several shared files and issues with the GCC, as outlined below:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. **Iraq's Utilization of Arab and Islamic Factors in its Relations with Saudi Arabia:** Arab nationalism and Islam form a shared foundation between Iraq and Saudi Arabia, providing a significant gateway for creating common ground rather than points of conflict. This highlights that nationalism and religion can serve as an effective entry point, if utilized appropriately, to strengthen relations and establish mutual interests within Iraq and the broader region. Achieving this requires Iraqi foreign policy decision-makers to grasp the potential of shifting the relationship from confrontation and discord to healthy competition, ultimately ensuring a relationship that safeguards the interests of both parties.
2. **Iraq as an Economic Market, Not a Battleground for Regional Rivalries:** This premise stems from the Iraqi vision of transforming its territory into a thriving economic market, rather than a battleground for political disputes among regional powers. Achieving this goal requires creating objective conditions and preparing an enabling environment for Iraq to play its role as a promising economic hub. Iraq possesses significant economic resources and opportunities that, if strategically leveraged, can realize this vision effectively.
3. **Leveraging Iraq-Saudi Economic Exchange:** Iraq can utilize its economic relations with Saudi Arabia as a diplomatic tool to encourage Saudi Arabia to take meaningful steps toward dialogue with Iran. This could be achieved by emphasizing the potential increase in trade volume between Iraq and Saudi Arabia and activating the agreements outlined in the Iraqi-Saudi Coordination Council. Notably, Saudi Arabia has demonstrated a serious commitment to economic engagement with Iraq, especially after 2017, following Iraq's victory over the terrorist organization ISIS, along with Saudi Arabia's expressed interest in investing billions of dollars in Iraq across various sectors[(1)].

49. Hassan Al-Mustafa, "Saudi-Iraqi Cooperation: A Pillar for Gulf Stability," Political Report, Al-Arabiya News Network, May 15, 2020, p. 3.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. Security and Military Balance and the War on Terrorism:

Given the security challenges that have affected both Iraq and Saudi Arabia, the Iraqi strategic outlook has the potential to capitalize on various factors to establish a joint security hypothesis. This could pave the way for alliances, agreements, or coordinated security and military efforts between the two nations to counter extremism and combat terrorism effectively.

Saudi Arabia's commitment to combating terrorism, especially under the leadership of Crown Prince Mohammed bin Salman, presents a critical opportunity for Iraq. The Crown Prince's initiatives, including combating extremist ideologies and dismantling radical networks within Saudi Arabia, have significantly weakened the financial, intellectual, and human resources that previously fueled such movements.

The threat of terrorism has had far-reaching political, security, and economic repercussions for Saudi Arabia, representing a direct and existential challenge to its standing in the region. Therefore, Iraq's collaboration with Saudi Arabia in this realm is of strategic importance, as it can strengthen both nations' efforts to maintain stability and eradicate terrorism. By engaging Saudi Arabia in joint anti-terrorism efforts, Iraq can help establish a shared security framework that aligns the interests of both countries and contributes to regional stability.

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Falcon of Al-Andalus and the Roman Tribune: Machiavellian Intertextuality between Ibn Muawiya and Coriolanus

Assist. Lect.Revan Gawdat Salman[1]

University of Al-Farahidi

revan.jawdet@uoalfarahidi.edu.iq

Assist.Lect. Hayder Mohammed Abed[2]

University of Fallujah

haider.mohammed@uofallujah.edu.iq

Send Article Date: 26 / 2 / 2026 **Date of acceptance of the article: 26 / 4 / 2026**